الأمانة العامة
أمانة المجلس الاقتصادي والاجتماعي

ج03/(01/2019)/01 – د(0030)

المجلس الاقتصادي والاجتماعي
الدورة العادية (109)

تقرير حول متابعة تنفيذ قرارات
القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية في دورتها الرابعة
(بيروت – الجمهورية اللبنانية: 2019/1/20)

الأمانة العامة: 6 – 10 فبراير / شباط 2022

تقرير

حول متابعة تنفيذ قرارات الدورة الرابعة

للقمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية

(بيروت – الجمهورية اللبنانية: 2019/1/20)

أصدرت القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية في دورتها العادية الرابعة (بيروت – الجمهورية اللبنانية: 2019/1/20) عدداً من القرارات الاقتصادية والاجتماعية، وقد قامت الأمانة العامة بمتابعة تنفيذها. وفيما يلي أهم النتائج التي تم التوصل إليها:

- **القرار رقم (39) بشأن تقرير الأمين العام عن العمل الاقتصادي والاجتماعي والتنموي العربي المشترك:**

تم تعميم القرار على المندوبيات الدائمة للدول الأعضاء بموجب مذكرة الأمانة العامة رقم (3/173) بتاريخ 2019/1/27، والمنظمات العربية المتخصصة بموجب المذكرة رقم (5/416) بتاريخ 2019/1/27.

- **القرار رقم (40) بشأن تقرير حول متابعة تنفيذ قرارات القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية في دورتها الثالثة (الرياض: 21–2013/1/22):**

تم تعميم القرار على المندوبيات الدائمة للدول الأعضاء بموجب مذكرة الأمانة العامة رقم (3/173) بتاريخ 2019/1/27، والمنظمات العربية المتخصصة بموجب المذكرة رقم (5/416) بتاريخ 2019/1/27.

أولاً: الجوانب الاقتصادية:

- **القرار رقم (41) بشأن "دعم الاقتصاد الفلسطيني":**

1- الخطة الاستراتيجية للتنمية القطاعية في القدس (2018–2022):

- عُقد اجتماع تشاوري بين الأمانة العامة ودولة فلسطين (الأمانة العامة: 22–2019/4/23) لمناقشة سبل تنفيذ هذا القرار. وأوصى الاجتماع بتكليف الأمانة العامة باستمرار مواصلة التنسيق النشط والفعال مع الجهات المعنية لتنفيذ الفقرتين (4) و(7) من القرار اللتين تضمنتا: "تبني آلية التدخل العربي والإسلامي الطوعي لتنفيذ الخطة الاستراتيجية للتنمية القطاعية في القدس (2018–2022) من خلال التنسيق والتواصل مع دولة فلسطين"، و"دعوة جمهورية البرازيل الاتحادية إلى عدم اتخاذ أية مواقف تخل بالمكانة القانونية لمدينة القدس الشريف، حفاظاً على أواصر الصداقة والعلاقات مع الدول العربية، والتأكيد على عزم الدول الأعضاء التصدي لأية قرارات تخل بالمكانة القانونية لمدينة القدس الشريف، واتخاذ الإجراءات المناسبة السياسية والاقتصادية إزاء هذه الخطوات غير القانونية".
- قامت الأمانة العامة بتعميم توصيات الاجتماع على المندوبيات الدائمة للدول الأعضاء بموجب مذكرتها رقم (5/2375) بتاريخ 2019/4/23، وعلى المنظمات العربية المتخصصة بموجب المذكرة رقم (5/3123) بتاريخ 2019/6/10، وصناديق التمويل العربية بموجب المذكرة رقم (5/3105) بتاريخ 2019/6/10، والبرلمان العربي بموجب المذكرة رقم (5/311) بتاريخ 2019/6/10، واتحاد الغرف العربية بموجب المذكرة رقم (5/3119) بتاريخ 2019/6/10، وبعثات جامعة الدول العربية بموجب المذكرة رقم (5/3152) بتاريخ 2019/6/11.

- تلقت الأمانة العامة مذكرة من الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي بتاريخ 2019/6/13 بشأن تأكيد الصندوق على مواصلة دعم الاقتصاد الفلسطيني من خلال البرنامج العاجل لدعم الشعب الفلسطيني الذي تم إقراره في عام 2002. وقد تم تعميم المذكرة على المندوبيات الدائمة للدول الأعضاء بموجب مذكرة الأمانة العامة رقم (5/3391) بتاريخ 2019/6/25، والمنظمات العربية المتخصصة بموجب المذكرة رقم (5/3392) بتاريخ 2019/6/25.

❖ **القرار رقم (42) بشأن "دعم الاقتصاد الفلسطيني":**

2- إنجازات صندوقي القدس والأقصى:

- تم تعميم القرار على المندوبيات الدائمة للدول الأعضاء بموجب مذكرة الأمانة العامة رقم (3/173) بتاريخ 2019/1/27، وجاري التنسيق مع الدول الأعضاء ومؤسسات التمويل العربية لموافاة الأمانة العامة بتقرير موجز حول التقدم المحرز في هذا الخصوص. وتجدر الإشارة إلى أن كلاً من المملكة العربية السعودية والمملكة المغربية، قامتا بتسديد كافة المساهمات في الصندوق. وكذلك قامت دولة الكويت وجمهورية العراق بتسديد بعض الأقساط من مساهمتها في الصندوق.

- شاركت الأمانة العامة في الاجتماع (75) للجنة الإدارية والاجتماع السنوي (19) للمجلس الأعلى لصندوقي القدس والأقصى، على هامش الاجتماعات السنوية لمجموعة البنك الإسلامي التي عقدت في مدينة مراكش بالمملكة المغربية في شهر إبريل/ نيسان 2019. وتناول الاجتماع عدداً من الموضوعات، من أهمها:
  1. تقرير اللجنة الإدارية.
  2. (أ) النظر في التقرير السنوي (19) لصندوق الأقصى لعام 2018.

  (ب) المصادقة على حسابات صندوق الأقصى للفترة المالية المنتهية في 31 ديسمبر/ كانون أول 2018.
  3. موارد صندوق الاقصى.
  4. اختيار المراجعين الخارجيين لصندوق الأقصى للسنة المالية 2019.
- وبالنسبة لموارد صندوق الاقصى، فتشير الإحصاءات إلى ما يلي:
  - بلغ حجم الموارد المدفوعة إلى حسابات الصندوقين حوالي 993 مليون دولار منها 681 مليون دولار من الالتزامات الأساسية، وحوالي 236 مليون دولار من الدعم الإضافي الذي أقرته قمتا بيروت 2002 وسرت 2010، ومبلغ 76.25 مليون دولار من الدعم الإضافي الذي أقرته قمة البحر الميت 2017.
  - بلغ إجمالي تمويل المشاريع الإنمائية لصندوق الأقصى حوالي 372 مليون دولار، صرف منها 306 مليون دولار.
  - بلغ حجم المشاريع التي أوكلت الهيئات المالية العربية تنفيذها إلى إدارة صندوق الأقصى من مخصصاتها السنوية لدعم التنمية في فلسطين حوالي 588 مليون دولار، وورد إلى حسابات البنك من مخصصات تلك المشاريع حوالي 475 مليون دولار، وهناك تواصل مستمر مع الهيئات المالية العربية من أجل المزيد من التعاون.

❖ **القرار رقم (43) بشأن "الأمن الغذائي العربي":**

1- مبادرة فخامة رئيس جمهورية السودان بشأن الأمن الغذائي العربي:

تم تعميم القرار على المندوبيات الدائمة للدول الأعضاء بموجب مذكرة الأمانة العامة رقم (3/173) بتاريخ 2019/1/27، وجاري التنسيق مع جمهورية السودان لموافاة الأمانة العامة بتقرير موجز حول التقدم المحرز في هذا الخصوص.

❖ **القرار رقم (44) "بشأن الأمن الغذائي العربي":**

2- البرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي:

قامت المنظمة العربية للتنمية الزراعية بالتنسيق مع الدول الأعضاء لمتابعة تنفيذ القرار والطلب إليها موافاة المنظمة بتقرير حول ما تم تنفيذه في إطار مكونات البرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي خلال العام الثاني من المرحلة (2017-2021)، بالإضافة إلى الاجراءات المتخذة في إطار المبادرات والاستراتيجيات والخطط الخاصة بكل دولة. وقد تلقت المنظمة تقارير من كل من: المملكة الأردنية الهاشمية، الجمهورية التونسية، المملكة العربية السعودية، جمهورية السودان، الجمهورية اليمنية، وجاري التنسيق مع باقي الدول الأعضاء لموافاة المنظمة بالتقرير المطلوب.

❖ **القرار رقم (45) بشأن "الأمن الغذائي العربي":**

3- التكامل والتبادل التجاري في المحاصيل الزراعية والنباتية ومنتجات الثروة الحيوانية في المنطقة العربية:

قامت المنظمة العربية للتنمية الزراعية بمخاطبة عدد من صناديق التمويل العربية والطلب إليها العمل على توفير التمويل اللازم لدراسة مشروعات التكامل والتبادل التجاري في المحاصيل الزراعية والنباتية ومنتجات الثروة الحيوانية في المنطقة العربية. كما تم موافاتها بوثائق المشروعات الواردة في القرار رقم (45)(*). وقد تلقت المنظمة ردوداً إيجابية من بعض الصناديق العربية؛ حيث وافق الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية على تمويل مشروع صحة الحيوان والأمراض العابرة للحدود بمبلغ مليون دولار أمريكي. كما وافق المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا على تمويل ذات المشروع بمبلغ 500,000 دولار أمريكي. وتواصل المنظمة العربية التنمية الزراعية التنسيق مع مؤسسات التمويل العربية للحصول على تمويل لباقي المشروعات.

(*) المشرعات المحددة الواردة في القرار رقم (45):

1. مشروعات التكامل والتبادل التجاري في المحاصيل الزراعية والنباتية، وتضم:
   - مشروع استقرار الإنتاجية في القطاعات المطرية في المنطقة العربية.
   - مشروع تقليل الفاقد والهدر في الغذاء.
   - مشروع سلامة الغذاء.
   - مشروع تحسين الإطار التشريعي والتنظيمي لتبادل المنتجات الزراعية في المنطقة العربية.
   - مشروع التصنيع الريفي للمنتجات الزراعية.
2. مشروعات التكامل والتبادل التجاري في منتجات الثروة الحيوانية في المنطقة العربية، وتضم:
   - مشروع صحة الحيوان والأمراض الحيوانية العابرة للحدود.
   - مشروع تغذية الحيوان وإنتاج الأعلاف وتحسين المراعي.
   - مشروع تجارة الماشية في العالم العربي.

❖ **القرار رقم (46) بشأن "تطورات منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى واستكمال متطلبات إقامة الاتحاد الجمركي العربي:**

- **منطقة التجارة الحرة العربية:**

قامت الأمانة العامة باتخاذ اللازم نحو المضي قدماً لاستكمال كافة متطلبات منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وكذلك قامت اللجان الفنية المعنية بالتفاوض حول ملاحق إضافية للبرنامج التنفيذي للمنطقة في موضوعات القيود الفنية على التجارة والصحة والصحة النباتية، بإنهاء المهام المنوطة بها باستثناء لجنة تسهيل التجارة، حيث انتهت تلك اللجنة من إعداد المسودة الأولية وجاري استكمال مناقشة بعض الملاحظات النهائية. وقد عقدت لجنة الخبراء القانونيين المختصين بالدول العربية اجتماعاتها لاستكمال مناقشة مشروع لائحة القواعد الإجرائية المتعلقة بآلية فض المنازعات في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (المعدلة). كما تابعت اللجنة عمل عدد من اللجان الأخرى، وأشادت بمخرجات فريق الخبراء العرب في مجال المنافسة ومراقبة الاحتكارات، والمعنية بمبادرة إنشاء منصة عربية (شبكة المنافسة العربية) التي سيكون لها انعكاسات إيجابية على التعاون العربي المشترك في هذا المجال.

- **قواعد المنشأ التفصيلية العربية:**

تعمل اللجنة الفنية لقواعد المنشأ العربية كلجنة دائمة تعقد بشكل دوري من أجل مناقشة كافة الموضوعات المتعلقة بقواعد المنشأ العربية في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وذلك بموجب قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته (104) رقم (2234) بتاريخ 2019/9/5، حيث تعمل اللجنة على مراجعة الأحكام العامة لقواعد المنشأ العربية. كما تم قبول شهادة المنشأ الصادرة إلكترونياً (المدرج بها الختم والتوقيع إلكترونياً) من قبل الدول العربية طالما يتوفر بها إمكانية التحقق من بيانات الشهادة من خلال رابط التحقق الموجود عليها الخاص بالجهة الرسمية، أو أي وسيلة تحقق إلكترونية أخرى، مع الأخذ بعين الاعتبار أن تكون شهادة المنشأ وفق النموذج المعتمد في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وبما يتوافق مع الأحكام العامة لقواعد المنشأ العربية. كما قامت الأمانة العامة بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بإعداد دليل مستخدم للأحكام العامة لقواعد المنشأ العربية في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، بحيث يكون دليلاً أو مرجعاً استرشادياً يقدم شرحاً وافياً لقواعد المنشأ في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى. كما تم الموافقة من قبل اللجنة الفنية لقواعد المنشأ العربية على أن تكون شهادة المنشأ الصادرة إلكترونياً بنفس المواصفات التي أقرها المجلس الاقتصادي والاجتماعي بقراره رقم (2/1707) في دورته العادية (80) بتاريخ 2007/9/6 باستثناء أن تكون الخلفية بيضاء عوضاً عن الخضراء اعتباراً من 2022/1/1. على أن تتضمن رابط التحقق من صحة الشهادة، أو أي وسيلة تحقق إلكترونية أخرى. وتعمل اللجنة بشكل مستمر ودائم على النظر في أية ملاحظات أو إضافات على قواعد المنشأ التفصيلية العربية من قبل الدول الأعضاء.

- **التعاون الجمركي:**

تابعت لجنة مدراء عامي الجمارك بالدول العربية اجتماعاتها من أجل متابعة الموضوعات الجمركية، وأقرت في اجتماعها الأخير الذي عقد عبر تقنية "فيديو كونفرانس" اتفاقية النقل بالعبور (الترانزيت) بين الدول العربية المعدلة، وتم رفعها للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته (109) للنظر في اعتمادها. أمّا فيما يتعلق باتفاقية التعاون الجمركي العربي، فقد وقعت كلٌّ من: المملكة الأردنية الهاشمية، مملكة البحرين، المملكة العربية السعودية، دولة فلسطين، دولة قطر، جمهورية مصر العربية، على الاتفاقية. كما صدّق عليها جميع الدول الموقعة باستثناء مملكة البحرين. ووفقاً لنص الاتفاقية، فإنها تحتاج لتصديق سبع دول عليها لتدخل حيّز النفاذ.

- **الاتحاد الجمركي العربي:**

  - قامت الأمانة العامة بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للانتهاء من دراسات الاتحاد الجمركي العربي الخاصة بما يلي: آلية تحصيل الحصيلة الجمركية وإعادة توزيعها، الآليات التعويضية للدول المتضررة، حماية المنتجات الوطنية، دعم الصناعات المحلية، المرونة والتدرج، وذلك في إطار الاتحاد الجمركي العربي. كما تضمنت الدراسات موضوع قائمة الاستثناءات المتاحة للدول الأعضاء، وتم عرض تلك الدراسات على لجنة الاتحاد الجمركي العربي خلال اجتماعاتها (35) و(36)، وقامت الأمانة العامة بتعميم الدراسات على الدول الأعضاء للاسترشاد بها للوقوف على موقف تفاوضي لتوحيد الرسوم الجمركية.
  - تم الانتهاء من مشروع القانون الجمركي العربي الموحد ولائحته التنفيذية ومذكرته الإيضاحية ومشروع دليل الإجراءات الجمركي العربي الموحد ونموذج البيان الجمركي العربي الموحد، وتم اعتمادهم من المجلس الاقتصادي والاجتماعي.
  - تم تحديث جدول النظام المنسق، وفقاً لتحديث منظمة الجمارك العالمية لعام 2022.
  - اتفقت لجنة الاتحاد الجمركي على آلية التفاوض في إطار لجنة التعريفة الجمركية بشأن التعريفة الجمركية العربية الموحدة، في إطار الاتحاد الجمركي العربي.

❖ **القرار رقم (47) بشأن "الميثاق العربي الاسترشادي لتطوير قطاع المؤسسات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر":**

عُقد اجتماع تشاوري بين الأمانة العامة والدول الأعضاء واتحاد الغرف العربية (الأمانة العامة: 3-2019/7/4)، وذلك لمناقشة سبل تنفيذ هذا القرار. وتجدر الإشارة أن الأمانة العامة قامت بموجب مذكرتها رقم 5/3363 بتاريخ 2019/6/24 بتعميم عدد من المقترحات لإدراجها ضمن بنود جدول أعمال الاجتماع، والطلب من الدول الأعضاء إبداء الرأي والملاحظات بشأنها. وقد أصدر الاجتماع تقريراً في هذا الشأن (مرفق 1).

❖ **القرار رقم (48) بشأن "الاستراتيجية العربية للطاقة المستدامة 2030":**

- عقدت الأمانة العامة الاجتماع (12) للجنة خبراء الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة في الدول العربية (الأمانة العامة: 2019/3/10)، وتم خلاله مناقشة الخطة التنفيذية للاستراتيجية العربية للطاقة المستدامة، وصدر عن الاجتماع التوصيات التالية:

- إضافة التعديلات التي اقترحها الخبراء على الخطة التنفيذية للاستراتيجية العربية للطاقة المستدامة.
- تكليف أمانة المجلس برفع النسخة المحدثة من الخطة التنفيذية للاستراتيجية العربية للطاقة المستدامة إلى الاجتماع القادم للمجلس لاعتمادها وفقاً لقرار المجلس في هذا الشأن.
- ينظر في تحديث الخطة التنفيذية للاستراتيجية العربية للطاقة المستدامة 2030 كلما رأت اللجنة ذلك مناسباً.

- عقد الاجتماع (13) للجنة خبراء الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة بمدينة بيروت بتاريخ 2019/9/26، حيث قامت اللجنة بإعداد التوصيات الخاصة بموضوعات الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة المعروضة على الدورة (13) للمجلس الوزاري العربي للكهرباء.
- اتخذ المجلس الوزاري العربي للكهرباء في دورته (13) (الأمانة العامة: 2019/11/5) مجموعة من القرارات تخص الاستراتيجية العربية للطاقة المستدامة أهمها:
  - اعتماد النسخة المحدثة من الخطة التنفيذية للاستراتيجية العربية للطاقة المستدامة، ودعوة الدول العربية للاسترشاد بها.
  - تكليف أمانة المجلس للترويج للاستراتيجية العربية للطاقة المستدامة 2030 كلما أمكن، وتحديث خطتها التنفيذية إذا دعت الحاجة، وذلك بالتنسيق مع أعضاء لجنة خبراء الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة.
- من جهة أخرى؛ تواصل الأمانة العامة التنسيق مع الوكالة الدولية للطاقة المتجددة "ايرينا" لتنفيذ البرامج والأنشطة التي تم اعتمادها بين الجانبين والتي تندرج تحت مبادرة الطاقة النظيفة في المنطقة العربية (PACE) وذلك بالتنسيق مع الشركاء الإقليميين والدوليين.
- عقد الاجتماع (14) للجنة خبراء الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة عبر تقنية "فيديو كونفرانس" بتاريخ 2020/11/25، وصدر عن الاجتماع التوصيات التالية:
  - اعتماد آلية متابعة تطبيق الاستراتيجية العربية للطاقة المستدامة، والطلب من الدول العربية تعبئة الاستبيان الخاص بآلية متابعة تطبيق الاستراتيجية العربية للطاقة المستدامة بتاريخ 2020/12/2 كحد أقصى.
  - تكليف أمانة المجلس بإعداد تقرير يشمل الاستبيانات الخاصة بآلية متابعة تطبيق الاستراتيجية وتعميمه على الدول العربية
- عقد الاجتماع (15) للجنة خبراء الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة عبر تقنية "فيديو كونفرانس" بتاريخ 2021/10/13، حيث صدر عن الاجتماع التوصيات التالية:
  - الإحاطة علماً بالإجراءات التي اتخذتها الأمانة العامة بالتنسيق مع الشركاء، والطلب من أمانة المجلس الترويج للاستراتيجية في الأنشطة والفعاليات الإقليمية والدولية.
  - الطلب من أمانة المجلس تكثيف التعاون مع الشركاء وفق الأطر العامة للاستراتيجية ودعم برامج بناء القدرات لتعميم الاستفادة على الدول العربية.
  - تكليف أمانة المجلس بتعميم آلية متابعة تطور الاستراتيجية العربية للطاقة المستدامة والتقرير المرفق لها حول تطوير الاستراتيجية العربية للطاقة المستدامة لسنة 2020، على أعضاء اللجنة الموقرة لموافاة أمانة المجلس بالملاحظات على التقرير في موعد أقصاه منتصف نوفمبر 2021.

- توجيه الشكر لممثلي الدول العربية المشاركة في الاجتماع والذين قدموا مداخلاتهم حول تطور مشاريع الطاقة المتجددة في دولهم الموقرة.

- عقدت ورشة عمل حول "إطلاق منصة كفاءة الطاقة في المنطقة العربية" عبر تقنية "فيديو كونفرانس" بتاريخ 2021/2/15 بالتعاون مع الوكالة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ)، كما تم عقد ورشة العمل الثانية بتاريخ 2021/9/21 عبر تقنية "فيديو كونفرانس" تحت عنوان (تمويل أدوات كفاءة الطاقة المبتكرة – Super ESCO) لشركات خدمات الطاقة العامة والممولة من طرف الحكومات لدعم القطاع العام في تنفيذ مشاريع كفاءة الطاقة.
- بارك المكتب التنفيذي للمجلس الوزاري العربي للكهرباء في اجتماعه (36) (الأمانة العامة: 2021/12/16) إنشاء منصة كفاءة الطاقة بالمنطقة العربية بالتعاون مع الحكومة الألمانية، كما أحيط علماً بسير العمل بها.
- في إطار الاتفاقية الإطارية للتعاون بين أمانة المجلس الوزاري العربي للكهرباء والوكالة الدولية للطاقة المتجددة (IRENA) والمركز الإقليمي للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة (RCREEE) والتي تتضمن منهجية العمل المستقبلية والعمل على الانتقال للتنفيذ العملي للمبادرات السبع التي تضمنتها خارطة الطريق لتنفيذ الاستراتيجية العربية للطاقة المتجددة، عُقدت سلسلة من ورش العمل، من أهمها:
  - ورشة عمل إقليمية حول مزادات مشاريع الطاقات المتجددة، يومي 1–2 /2021/11.
  - ورشة عمل إقليمية حول عقود الطاقة الشمسية المفتوحة للوكالة الدولية للطاقة المتجددة، يومي 9–2021/11/10.
  - حلقتان عمل إقليميتان في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، إحداهما لمنطقة الشرق الأوسط والأخرى لشمال أفريقيا، خلال الفترة 9 –2021/12/16.
- اتخذ المكتب التنفيذي للمجلس الوزاري العربي للكهرباء في اجتماعه (36) (الأمانة العامة: 2021/12/16)، قراراً بدعوة الدول العربية للمشاركة في ورش العمل التي تنظمها الوكالة بالتعاون مع أمانة المجلس، في إطار مبادرة الطاقة النظيفة في المنطقة العربية (PACE).
- في إطار تنفيذ الاستراتيجية العربية للطاقة المستدامة، تقوم أمانة المجلس بالتنسيق مع لجنة خبراء الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة بتطوير الاستراتيجية العربية للهيدروجين، وذلك بالتعاون مع الحكومة الألمانية؛ حيث تم التعاقد مع أحد بيوت الخبرة العالمية (شركة تراكتابيل) لإعداد وتطوير الاستراتيجية العربية للهيدروجين وخارطة طريق للدول العربية، وعقدت سلسلة من الاجتماعات بهدف تجميع البيانات من الدول العربية لإنجاز هذه الوثيقة المتوقع صدورها خلال العام الحالي 2022.
- بعد عرض الموضوع أعلاه على الاجتماع (36) للمكتب التنفيذي للمجلس الوزاري العربي للكهرباء؛ وجّه المكتب بما يلي:
  - تكليف أمانة المجلس بالترتيب لعقد ورشة عمل/ عصف فكري لعرض نتائج عمل الاستشاري على لجنتي الخبراء بحضور نقاط الاتصال الذين تم تسميتهم لمتابعة إعداد الاستراتيجية من الدول العربية حال الانتهاء منها.

- تكليف أعضاء لجنتي الخبراء بالتواصل مع مراكز الأبحاث الخاصة بالهيدروجين في دولهم الموقرة بهدف إنشاء شبكة عربية تكون مهمتها التنسيق في موضوعات الاستفادة من تقنيات الهيدروجين على المستوى العربي، وتعمل تحت مظلة المجلس الوزاري العربي للكهرباء.

❖ **القرار رقم (49) بشأن "السوق العربية المشتركة للكهرباء":**

1. فيما يخص الاتفاقيتين (الاتفاقية العامة– اتفاقية السوق):

- وجهت الأمانة العامة بتاريخ 2019/3/14 رسالة إلى رئيس وأعضاء اللجنة التوجيهية، مرفق بها المسودة النهائية للاتفاقيتين وجدول الملاحظات والردود الواردة من الدول الأعضاء، وذلك لاعتمادهما تمهيداً لتعميمهما على الدول الأعضاء.
- قامت الأمانة العامة بتعميم المسودة النهائية للاتفاقيتين بعد اعتمادهما من اللجنة التوجيهية على جميع الدول الأعضاء، بموجب مذكرتها رقم (3/844) بتاريخ 2019/5/5، وذلك بغرض استلام الموافقة الخطية خلال شهرين من تاريخ التعميم.
- تلقت الأمانة العامة الموافقات الخطية على الاتفاقيتين من الدول العربية التالية: المملكة الأردنية الهاشمية، المملكة المغربية، دولة قطر، جمهورية مصر العربية.
- عقد اجتماع بتاريخ 2020/1/26 بمقر الأمانة العامة مع فريق رفيع المستوى من البنك الدولي؛ ناقش الخطوات التي تم إحرازها خلال عام 2019 على الاتفاقيتين (الاتفاقية العامة واتفاقية السوق)، وضرورة استمرار التعاون بين الأمانة العامة والبنك الدولي خلال المرحلة القادمة، حتى يتم الانتهاء من الاتفاقيتين والتوقيع عليهما.
- تنفيذاً لقرارات المجلس الوزاري العربي للكهرباء في دورته الثالثة عشرة (الأمانة العامة: 2019/11/5)، عُقد اجتماع مشترك لفريق عمل الدراسة واللجنة التوجيهية بحضور البنك الدولي، خلال الفترة 3–2020/2/6 بالجمهورية التونسية، وذلك لمناقشة المقترح الوارد من هيئة الربط الكهربائي الخليجي، وإجراء التعديلات على الاتفاقيتين إن لزم، ورفع التوصيات إلى المجلس لاتخاذ القرار المناسب في اجتماع استثنائي يُعقد خلال الربع الأول من عام 2020.
- عقد فريق عمل الدراسة واللجنة التوجيهية ولجنة خبراء الكهرباء سلسلة من الاجتماعات بحضور البنك الدولي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، وذلك للحصول على توافق بشأن الاتفاقيتين تمهيداً لصدور قرار من المجلس بالموافقة عليهما.
- عقد المجلس الوزاري العربي للكهرباء دورة استثنائية عبر تقنية "فيديو كونفرانس" بتاريخ 2020/7/27، وصدر عنها القرار رقم 288 والذي ينص على: "الموافقة على النسخة النهائية المعدلة من الاتفاقيتين (الاتفاقية العامة واتفاقية السوق العربية المشتركة للكهرباء) بالصيغة المرفقة، والطلب من الدول العربية الأعضاء التنسيق الداخلي بين الجهات الوطنية قبل نهاية العام 2020 تمهيداً لقيام أمانة المجلس بالعرض على المجالس الوزارية المختصة الأخرى في بداية العام القادم 2021."
- بعد صدور هذا القرار من المجلس الوزاري العربي للكهرباء، تلقت أمانة المجلس مذكرة مندوبية جمهورية مصر العربية بتاريخ 2021/1/27، التي تفيد بوجود ملاحظات من بعض الجهات الوطنية على الاتفاقيتين (الاتفاقية العامة – اتفاقية السوق) وأنه جاري استكمالها لصياغة رأي وطني مجمع.

- تـم عـرض الموضـوع علـى المجلـس الاقتصـادي والاجتمـاعي فـي دورتـه العاديـة (107) وأصـدر القرار رقم (2291) بتاريخ 2021/2/4 والذي ينص على:

" 1- إحالـة مشـروع الاتفـاقيتين (الاتفاقيـة العامـة واتفاقيـة السـوق) للسـوق العربيـة المشـتركة للكهربـاء إلـى المجلـس الـوزاري العربـي للكهربـاء، للنظـر فـي الملاحظـات التـي قـد تـرد إليـه مـن الـدول العربية، وذلك في دورة قادمة تعقد خلال النصف الأول من عام 2021.

2- تفـويض المجلـس الاقتصـادي والاجتمـاعي علـى مسـتوى كبـار المسـئولين بعقـد دورة غيـر عاديـة تُخصّـص لمناقشـة موضـوع الاتفـاقيتين (الاتفاقيـة العامـة واتفاقيـة السـوق) للسـوق العربيـة المشتركة للكهرباء، وذلك خلال شهر يوليو 2021، لاتخاذ القرار المناسب".

- تلقـت أمانـة المجلـس مـذكرة مـن مندوبيـة جمهوريـة العـراق بتـاريخ 2021/2/2، تطلـب النظـر فـي ملاحظـات وزارة الكهربـاء علـى الاتفـاقيتين. كمـا تلقـت أمانـة المجلـس مـذكرة المملكـة العربيـة السـعودية بتـاريخ 2021/3/9، تفيـد بـأن وزارة الطاقـة فـي طـور اسـتكمال الإجـراءات النظاميـة اللازمة بشأن الاتفاقيتين (الاتفاقية العامة – اتفاقية السوق).
- بنـاءً علـى مـا سـبق، دعـت أمانـة المجلـس إلـى عقـد الاجتمـاع (28) للجنـة التوجيهيـة وبمشـاركة ممثلـين عـن وزارة الكهربـاء فـي دولـة العـراق والبنـك الـدولي وذلـك بتـاريخ 2021/3/30 لمناقشـة الملاحظـات الـواردة ومـدى إمكانيـة إدخـال تلـك التعـديلات علـى الاتفـاقيتين بعـد اعتمادهمـا مـن المجلـس الـوزاري العربـي للكهربـاء، حيـث صـدر عـن الاجتمـاع مجموعـة مـن التوصـيات، مـن أهمهـا: تكليـف أمانـة المجلـس بمخاطبـة الـدول العربيـة الأعضـاء التـي لـم توضّـح حتـى الآن موقفهـا مـن الاتفـاقيتين، وتلـك التـي طلبـت مهلـة زمنيـة لاسـتكمال التنسـيق الـداخلي بـين الجهـات الوطنيـة للموافقـة علـى اتفـاقيتي السـوق العربيـة المشـتركة للكهربـاء (النسـخ النهائيـة المعدلـة بتـاريخ 2020/7/27) لاستيضـاح الموقـف وتحديـد فتـرة زمنيـة لاسـتقبال الـردود بحيـث لا تتجـاوز نهايـة إبريـل 2021، وتكثيـف الاجتماعـات للجنـة التوجيهيـة خـلال الفتـرة القادمـة ليتسـنى لهـا معالجـة الملاحظـات الـواردة مـن الـدول العربيـة الأعضـاء علـى الاتفـاقيتين (إن وجـدت) أولاً بـأول وذلـك بالتنسيق مع فريق البنك الدولي.
- بعـد عـرض الموضـوع علـى الـدورة العاديـة (107) للمجلـس الاقتصـادي والاجتمـاعي وصـدور القـرار رقـم (2291) المشـار إليـه؛ كـان مـن المفتـرض أن يكـون التوجـه خـلال الفتـرة التـي تلـت صدور القرار على النحو التالي:
  - دورة استثنائية للمجلس الوزاري العربي للكهرباء يونيو/ حزيران 2021.
  - دورة استثنائية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي يوليو/ تموز 2021.
  - اجتماع اللجنة الدائمة للشؤون القانونية أغسطس/ آب 2021.
  - الدورة العادية لمجلس الجامعة على مستوى وزراء الخارجية في سبتمبر/ أيلول 2021.
- إلاّ أن الاجتمـاع الثالـث عشـر للجنـة خبـراء الكهربـاء والـذي عقـد عبـر تقنيـة "فيـديو كـونفرانس" بتـاريخ 2021/5/26 ارتـأى تأجيـل انعقـاد المجلـس لحـين الوصـول لتوافـق بشـأن الاتفـاقيتين، وخـرج الاجتماع بالتوصيات التالية:

1. تأجيل موعد الدورة الاستثنائية للمجلس الوزاري العربي للكهرباء لحين الوصول للتوافق على الملاحظات الواردة بعد صدور قرار المجلس الموقر رقم (288) بتاريخ 2020/7/27 حتى تاريخه (ملاحظات مصر، العراق، عمان)، على أن تتولى اللجنة التوجيهية مهمة وضع برنامج زمني بالتنسيق مع أمانة المجلس بحيث يكون ملزماً لكافة الأطراف بغرض التوصل لصيغة نهائية لاتفاقيتي السوق قبل نهاية العام الحالي 2021.
2. استكمال إجراءات اعتماد الملاحظات الواردة إلى أمانة المجلس الوزاري العربي للكهرباء من الدول العربية المذكورة في الفقرة (1)، وفقاً لما تم الاتفاق عليه في توصيات الاجتماع الحادي عشر لفريق الدراسة، وعلى أن يتم تداول التعديلات التحسينية الأخرى أثناء اجتماعات فريق الدراسة.
3. تكليف أمانة المجلس بالتواصل مع الجهات المعنية بالأمانة العامة لإلغاء عقد الدورة الاستثنائية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي المقرر عقدها على مستوى كبار المسؤولين في يوليو 2021 استناداً للقرار رقم (2291) بتاريخ 2021/2/4 والصادر عن المجلس الموقر في دورته العادية (107) وفقاً للموقف الجديد الذي سيحدده المجلس الوزاري العربي للكهرباء.
4. الطلب من فريق البنك الدولي التواصل في خط موازٍ مع الدول العربية التي تقدمت بملاحظاتها لسرعة الوصول إلى صياغة توافقية للاتفاقيتين (الاتفاقية العامة – اتفاقية السوق للسوق العربية المشتركة للكهرباء)، على أن تعرض نتائج المشاورات على فريق الدراسة واللجنة التوجيهية تمهيداً للعرض على الاجتماع القادم للجنة خبراء الكهرباء.

- بناءً على التوصيات أعلاه؛ تم التوافق على برنامج زمني بالتنسيق مع البنك الدولي وفريق الدراسة وأمانة المجلس واعتماده من اللجنة التوجيهية، بحيث يكون ملزماً لكافة الأطراف بغرض التوصل لصيغة نهائية لاتفاقيتي السوق قبل نهاية العام 2021، وتم تعميمه بصفة رسمية على الدول الأعضاء والطلب منها الالتزام بما ورد فيه.
- عُقدت سلسلة من الاجتماعات الثنائية مع ممثلي كل من: جمهورية العراق، سلطنة عمان، جمهورية مصر العربية، بحضور رؤساء اللجنة التوجيهية وفريق الدراسة والبنك الدولي، حيث تم تبادل وجهات النظر حيال الملاحظات والاتفاق على بعض التعديلات.
- تم عرض الموضوع على الاجتماع (36) للمكتب التنفيذي للمجلس الوزاري العربي للكهرباء (الأمانة العامة: 2021/12/16) واتخذ القرار التالي:

1. التوافق على معالجة الملاحظات التي وردت لأمانة المجلس من العراق وعمان ومصر، وتكليف أمانة المجلس بالتنسيق مع رئيس فريق عمل الدراسة للتأكد من انعكاس ذلك في النسخة النهائية المنقحة من اتفاقيتي السوق العربية المشتركة للكهرباء.
2. الطلب من الدول العربية إرسال أو تجديد موافقاتها على النسخة النهائية المنقحة من اتفاقيتي السوق العربية المشتركة للكهرباء خلال شهرين من تاريخ تعميمها، وموافاة أمانة المجلس بذلك، أخذاً في الاعتبار موقف الجزائر السابق المتحفظ على الاتفاقيتين.

2. قواعد تشغيل الشبكات:

- تم توجيه رسالة إلى الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي بتاريخ 2019/1/14، مرفق بها النسخة النهائية للشروط المرجعية لتقديم الخدمات الاستشارية لإعداد قواعد تشغيل الشبكات العربية متضمنة ملاحظات أعضاء اللجنة التوجيهية، وقائمة بأسماء الشركات الاستشارية المرجحة. وعلى إثرها، قام الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي بالتعاقد مع المكتب الاستشاري (CESI) لإعداد قواعد تشغيل الشبكات العربية، وتم تنظيم اجتماع لإطلاق العمل في الدراسة بتاريخ 2019/7/25.
- تم مناقشة الملاحظات التي استلمتها الأمانة العامة على الوثائق الواردة من المكتب الاستشاري خلال اجتماعات تونس (3-2020/2/6)، وذلك على مستوى فريق الدراسة واللجنة التوجيهية.
- بعد سلسلة من الاجتماعات الفنية على مستوى الفريق واللجنة التوجيهية والخبراء؛ وافق الاجتماع (36) للمكتب التنفيذي المنعقد بتاريخ 2021/12/16 على "اعتماد النسخة النهائية المرسلة من الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي في 3 يونيو 2020 لقواعد تشغيل الشبكات العربية والعمل بها بشكل استرشادي، على أن تتولى لجان السوق (اللجنة العربية لمشغلي أنظمة نقل الكهرباء – اللجنة العربية الاستشارية والتنظيمية) إجراء أي تعديلات مقترحة وفق مسار السوق في ذلك الحين."

3. الإطار المؤسسي للسوق العربية المشتركة للكهرباء:

- تشير الاتفاقيتان (الاتفاقية العامة واتفاقية السوق) إلى ضرورة تشكيل أمانة للسوق بحيث تعمل مؤقتاً ضمن الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، وكذلك تشكيل لجنتين إقليميتين هما: اللجنة العربية الاستشارية والتنظيمية، والهدف منها هو تقديم المشورة وتوفير الرقابة التنظيمية للسوق العربية المشتركة للكهرباء، واللجنة العربية لمشغلي أنظمة نقل الكهرباء وهي الجهة المنوط بها التنسيق والتعاون فيما بين مُشغلي أنظمة النقل الوطنية ووسطاء السوق الوطنية ومشغلي أنظمة النقل/ وسطاء السوق الإقليمية الفرعية ووسيط السوق الإقليمية.
- أما بالنسبة لإنشاء المركز الإقليمي؛ وبعد المناقشة والاتفاق على التعديلات المقترحة من رئيس وأعضاء اللجنة التوجيهية، وكذلك من الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي وأمانة المجلس، على طلب العروض الخاصة بدراسة جدوى بدائل إنشاء المركز الإقليمي، وجهت الأمانة العامة رسالة للصندوق العربي بتاريخ 2019/6/10 مرفق بها جدول يتضمن الردود النهائية لأعضاء اللجنة التوجيهية، على أن يقوم الصندوق العربي خلال المرحلة القادمة باختيار المكتب الاستشاري الذي سيتم تكليفه لإجراء الدراسة.
- تلقت الأمانة العامة خطاباً من هيئة الربط الكهربائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بتاريخ 2019/11/3 حول دور الهيئة في الإطار التنظيمي والمؤسسي للسوق العربية المشتركة للكهرباء، وعُرض على الدورة الثالثة عشرة للمجلس الوزاري العربي للكهرباء (2019/11/5) واتخذ بشأنه القرار رقم (258) والقاضي بإحالة مقترح الهيئة إلى فريق الدراسة واللجنة التوجيهية لدراسته في اجتماع مشترك بحضور البنك الدولي.

- كما تلقت الأمانة العامة رسالة بتاريخ 2020/1/8 من وزارة الكهرباء والطاقة المتجددة بجمهورية مصر العربية، تؤكد فيها رغبتها في استضافة المركز وتقديم الدولة المصرية كل الدعم اللازم لإنجاح مهام ذلك المركز.
- عقدت اللجنة التوجيهية سلسلة من الاجتماعات، وتم التوصل خلالها إلى التوصيات التالية:

(الاجتماع 25 للجنة: تونس 2020/2/6):

"تأجيل النظر في إنشاء المركز الاقليمي التنسيقي للسوق العربية المشتركة للكهرباء لما بعد تنفيذ البرنامج التجريبي لآلية التسعير الإقليمية، مع الاتفاق على أن يقوم البنك الدولي بوضع معايير لاختيار الجهة التي ستقوم بدور منسق السوق/ المركز الإقليمي؛ وكذلك المؤشرات التي توضح التوقيت المناسب لذلك."

(الاجتماع 26 للجنة: عبر تقنية "فيديو كونفرانس" بتاريخ 2020/6/10):

"الموافقة على مقترح البنك الدولي الخاص بمراجعة اللوائح والأنظمة المتعلقة بلجان السوق أثناء التطبيق الفعلي للمشروع التجريبي لوظائف السوق العربية المشتركة للكهرباء وآلية التسعير الإقليمية؛ وتحديثها وفقاً لذلك على ألا يكون هناك أي تعارض مع النصوص الواردة في الاتفاقيتين (الاتفاقية العامة – اتفاقية السوق) ومرفقاتهما."

(الاجتماع 27 للجنة: عبر تقنية "فيديو كونفرانس" بتاريخ 2021/1/11):

" 1- قيام فريق عمل الدراسة بالتنسيق مع اللجنة التوجيهية لمراجعة الأنظمة الأساسية الخاصة بإنشاء لجان السوق العربية المشتركة للكهرباء (لجنة لمشغلي أنظمة نقل الكهرباء TSOs – اللجنة العربية الاستشارية والتنظيمية ARC – أمانة السوق العربية المشتركة للكهرباء)، وموافاة أمانة المجلس بها في موعد أقصاه شهر من تاريخ 2020/6/10، تمهيداً لاعتمادها من قبل المجلس في دورته القادمة.

2- تكليف أمانة المجلس بالتواصل مجدداً مع كل من الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي والبنك الدولي لتأكيد التزامهما بإنشاء أمانة السوق العربية المشتركة للكهرباء وفق التصور السابق للبنك الدولي، وكذلك العرض الذي تقدم به الصندوق العربي لتوفير الموارد المطلوبة."

- وفيما يتعلق بأمانة السوق العربية المشتركة للكهرباء، فقد قدم البنك الدولي عدة اقتراحات حول إنشاء سكرتارية للسوق العربية المشتركة للكهرباء، وتطورات التمويل، ودور الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، وبعد التنسيق بين الجهات الثلاث (الأمانة العامة والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي ومجموعة البنك الدولي)؛ وافق الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي على دعم أمانة المجلس من خلال توفير خبيرين أحدهما محلي وآخر دولي لإنشاء سكرتارية السوق وذلك لمدة عامين، وقد وافق المكتب التنفيذي للمجلس الوزاري العربي للكهرباء على هذا التصور في اجتماعه (36) الذي عقد بمقر الأمانة العامة بتاريخ 2021/12/16.

4. المشروع التجريبي لوظائف السوق العربية المشتركة للكهرباء وآلية التسعير الإقليمية:

- يعد المشروع التجريبي لوظائف السوق العربية المشتركة للكهرباء وآلية التسعير الإقليمية أحد أهم العناصر اللازمة لإنشاء السوق العربية المشركة للكهرباء؛ حيث قام البنك الدولي بتطوير نموذج تجريبي لآلية تسعير تستند إلى أسعار الوقود العالمية، وتم عرض مشروع البرنامج أثناء ورشة

عمل عقدت بالجزائر (يناير 2019) تمهيداً لاختباره على بعض دول السوق العربية المشتركة للكهرباء قبل تطبيقه على جميع الدول الأعضاء في السوق، وقد وافق عليه المجلس الوزاري العربي للكهرباء بموجب القرار رقم (262) الصادر عن الدورة (13) للمجلس الوزاري العربي للكهرباء (الأمانة العامة: 2019/11/5).

- بناء على هذا القرار؛ عُقدت مجموعة من الاجتماعات ضمت البنك الدولي وأمانة المجلس إلى جانب الجهة المستضيفة للبرنامج، وهي الشركة السعودية لشراء الطاقة (المشتري الرئيس). كما دعت أمانة المجلس لعقد الاجتماعين (27) و (28) للجنة التوجيهية، حيث صدر عنهما مجموعة من التوصيات، وتم الاتفاق على اعتماد الخطة المرسلة من قبل البنك الدولي بتاريخ 2020/11/8، وأن يكون المسمى للبرنامج هو: "المشروع التجريبي لوظائف السوق العربية المشتركة للكهرباء وآلية التسعير الإقليمية"، وتم تحديد موعد البدء في المشروع التجريبي لوظائف السوق العربية المشتركة للكهرباء وآلية التسعير الإقليمية مباشرة بعد عيد الفطر المبارك لعام 2021 وذلك بناء على توقعات البنك الدولي باكتمال جميع الخطوات التحضيرية والإجراءات اللازمة للبدء، وجاهزية مستضيف البرنامج (المشتري الرئيس) بالمملكة العربية السعودية.
- أوضحت الجهة المستضيفة للبرنامج (المشترى الرئيس) بأنها على استعداد للبدء في البرنامج، حيث تم تحديد يوم 2021/5/30 لإطلاق البرنامج والذي سيستمر لمدة أسبوعين عمل- عبر تقنية "فيديو كونفرانس"، كما تم الاتفاق على أن يكون هناك اجتماع أسبوعي بين الأطراف الثلاثة القائمة على تنفيذ البرنامج (البنك الدولي – المشتري الرئيس – أمانة المجلس) للإطلاع على أية مستجدات أولاً بأول.
- عقدت لجنة خبراء الكهرباء في الدول العربية اجتماعها (13) عبر تقنية "فيديو كونفرانس" بتاريخ 2021/5/26، حيث أحيطت علماً بآخر التطورات المتعلقة بالمشروع التجريبي لوظائف السوق العربية المشتركة للكهرباء وآلية التسعير الإقليمية. كما وجهت الشكر للجهة المستضيفة للبرنامج على ما قدمته من تسهيلات لاستضافة المشروع بما يعود بالفائدة على كافة الدول العربية، وشكرت أيضاً فريق البنك الدولي على الجهود التي بذلها للإعداد والتحضير للمشروع.
- تم البدء بالبرنامج حسب الخطة التي تم الاتفاق عليها بين البنك الدولي والجهة المستضيفة وأمانة المجلس، وتم الإحاطة علماً بأن البرنامج الآن في مرحلته الخامسة، حيث من المتوقع أن تنتهي هذه المرحلة في يونيو 2022.

- بعد عرض الموضوع على الاجتماع (36) للمكتب التنفيذي المنعقد بتاريخ 2021/12/16؛ اتخذ المكتب القرار التالي نصه:

" 1- توجيه الشكر للمملكة العربية السعودية ممثلة بالشركة السعودية لشراء الطاقة (المشتري الرئيس) لاستضافتها المشروع التجريبي لوظائف السوق العربية المشتركة للكهرباء وآلية التسعير الإقليمية؛ ولمجموعة البنك الدولي، وللدول المشاركة على الجهود المبذولة لإنجاح المشروع.

2- تكليف أمانة المجلس بالتنسيق مع مجموعة البنك الدولي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي والجهة المستضيفة للمشروع التجريبي لوظائف السوق العربية المشتركة للكهرباء وآلية التسعير الإقليمية

(المشتري الرئيس/ الشركة السعودية لشراء الطاقة) للقيام بالترتيبات اللازمة لعقد اجتماع تشارك فيه اللجنة التوجيهية خلال الربع الأول من العام القادم 2022، وذلك لعرض التقدم المحرز في المشروع والمهام المتبقية لتحقيق الأهداف المرجوة منه؛ أخذاً في الاعتبار النظرة المستقبلية للسوق العربية المشتركة للكهرباء.

3- تكليف أمانة المجلس بمخاطبة الدول العربية للبدء في ترشيح أعضاء لجان السوق العربية المشتركة للكهرباء."

5. **المؤتمر الإقليمي لإنشاء منصة لتسريع تجارة الطاقة في المنطقة العربية:**

عُقد المؤتمر الإقليمي الأول لإنشاء منصة لتسريع تجارة الطاقة في المنطقة العربية يومي 6-2019/11/7، وبتنظيم مشترك بين الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، والبنك الدولي، وأمانة المجلس الوزاري العربي للكهرباء، وذلك على هامش اجتماعات الدورة (13) للمجلس الوزاري العربي للكهرباء (مقر الأمانة العامة: 2019/11/5). وقد قامت أمانة المجلس بتعميم مخرجات المؤتمر الإقليمي الأول على الوزارات المعنية بالدول العربية، كما سيتم مستقبلاً النظر في تنظيم المؤتمر مرة كل عامين، في إحدى الدول العربية.

❖ **القرار رقم (50) بشأن "مبادرة التكامل بين السياحة والتراث الحضاري والثقافي في الدول العربية":**

- عُقد الاجتماع الأول لفريق العمل لمتابعة تنفيذ المبادرة (الأمانة العامة: 3-2019/4/4)، وتم خلاله اقتراح الموضوعات ذات الأولوية في التنفيذ من إجمالي الموضوعات الواردة في المبادرة، وذلك على النحو التالي:
  - تنظيم ملتقى عربي للاستثمار في مواقع التراث الثقافي، ينظم بصورة دورية بالتنسيق مع منظمات العمل العربي المشترك، والمنظمات الدولية والإقليمية المتخصصة.
  - تدشين حملة لزيادة الوعي بالتراث الحضاري العربي تحت مظلة جامعة الدول العربية، تتضمن إنتاج أفلام وثائقية، وإدماج الشباب العربي والمجتمعات المحلية من خلال حملات توعية تقام في الدول العربية.
  - إعداد برنامج تدريبي مهني في مجالات المتاحف المختلفة، وتبادل إيفاد العاملين في المتاحف لفترة تدريبية محددة في إحدى الدول العربية للاستفادة من تجربة تلك الدولة في مجالات عدة مثل (إدارة المتاحف، إدارة المجموعات المتحفية، تصميم وتقديم المعارض وأساليب العرض، تطوير برامج التعليم في الارشاد المتحفي، برامج وورش عمل في التربية المتحفية).
  - الاتفاق على رزنامة عربية بالفعاليات السياحية والثقافية على المستوى العربي، وتصميم البرامج التسويقية المناسبة لها.
  - العمل على إطلاق وثيقة تفعيل مفهوم الاستدامة للمواقع التراثية والثقافية بالدول العربية.
  - دراسة إنشاء صندوق لإنقاذ مواقع التراث الثقافي المسجلة على قائمة التراث العالمي المعرض للخطر، على أن تخصص عوائد الصندوق لتمويل مشاريع الإنقاذ والترميم لتلك المواقع بهدف استدامة الحفاظ عليها كجزء من الهوية الثقافية العربية.
- أقرّ المكتب التنفيذي للمجلس الوزاري العربي للسياحة في دورته العادية (24) (الأمانة العامة: 2019/6/23) تلك الأولويات، وتم تحديد التكليفات الخاصة بالدول العربية والمنظمات العربية للبدء في تنفيذ تلك الموضوعات.

- عقد الاجتماع الثاني لفريق عمل متابعة تنفيذ مبادرة التكامل بين السياحة والتراث الحضاري والثقافي في الدول العربية (الأمانة العامة: 29-2019/9/30)، وكان من أهم التوصيات ما يلي:
  - قيام المركز الإقليمي العربي للتراث العالمي في مملكة البحرين بتطوير التصور الأولي لملتقى الاستثمار في مواقع التراث الثقافي في الدول العربية.
  - دعوة الدول العربية إلى تخطيط وتنفيذ برامج توعوية بالتراث الحضاري على المستوى الوطني.
  - دعوة المنظمة العربية للسياحة لإشراك المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم وبالتعاون مع المنظمة العربية للمتاحف في تطوير وتنفيذ البرامج التدريبية في مجالات المتاحف المختلفة.
- عُقد الاجتماع المشترك الثاني لوزراء السياحة ووزراء الثقافة في الدول العربية (الجمهورية التونسية: 2019/10/16)، ومن أهم قراراته ما يلي:
  - حث الدول العربية على المزيد من التفاعل والتجاوب مع متطلبات فريق العمل المعني بمتابعة تنفيذ مبادرة التكامل بين السياحة والتراث الحضاري والثقافي في الدول العربية.
  - تخطيط وتنفيذ برامج توعوية بالتراث الحضاري على المستوى الوطني وعلى أن تتضمن محتوى للتراث الحضاري العربي.
  - تكليف المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بوضع الشروط المرجعية لدراسة إمكانية تصميم تطبيق إلكتروني عربي للمنتجات الثقافية للحرفيين في الدول العربية.
  - دعوة المنظمة العربية للسياحة لإشراك المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم وبالتعاون مع المنظمة العربية للمتاحف في تطوير وتنفيذ البرامج التدريبية في مجالات المتاحف المختلفة.
  - دعوة الدول العربية إلى صياغة مشاريع مشتركة فيما بينها للتنمية الثقافية وإحياء التراث، مع الاستفادة من مصادر التمويل العربية والإقليمية والدولية.
  - دعوة وزارات السياحة ووزارات الثقافة في الدول العربية إلى التعاون الدولي فيما بينها في مجال الصيانة والترميم لمواقع التراث الأثري والتاريخي للتعريف بالموروث الوطني.
  - توجيه الاستثمارات المالية واللوجستية نحو المشاريع ذات العلاقة بالاقتصاد المستدام المرتبط بتنمية وتثمين الخدمات المتحفية وأثرها في التنمية السياحية.

❖ **القرار رقم (51) بشأن "إدارة النفايات الصلبة في العالم العربي":**

جاري إعداد دراسة إطارية بالتنسيق والتعاون مع المنظمات العربية والإقليمية والدولية ذات العلاقة. وسيتم عرض الدراسة عند الانتهاء منها على مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة لاتخاذ ما يراه مناسباً بشأنها.

❖ **القرار رقم (53) بشأن "برنامج المساعدة من أجل التجارة":**

- نظمت المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة (الجهة المؤسسة)، نيابة عن مجموعة البنك الإسلامي للتنمية (البنك)، الاجتماع الأول لمجلس إدارة برنامج مبادرة المساعدة من أجل التجارة للدول العربية (الأفتياس 2.0)، (جدة: 27-2021/10/28)، حيث تم الإطلاق الرسمي لأنشطته لفترة خمسة أعوام، ابتداءً من شهر أكتوبر/تشرين أول 2021 إلى نهاية شهر ديسمبر/ كانون أول 2026، بالمساهمات الحالية للبرنامج والمقدرة بـ 15.5 مليون دولار أمريكي، بما في ذلك مساهمة المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة لتغطية جزء من تكلفة إدارة البرنامج، والمقدرة بـ 2 مليون دولار أمريكي.

- تم الإشادة بإنفاذ قرار القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية في دورتها الرابعة، والاستجابة للطلب الرسمي من معالي الأمين العام للجامعة بشأن دعم وتمويل المرحلة الثانية من البرنامج، وكذلك جهود المؤسسة لإعداد برنامج (الأفتياس 2.0).
- تم تحديد أعضاء لجنة التنسيق الفني بالنسبة لعام 2022، لتشمل ممثلاً عن المملكة العربية السعودية، وممثلاً عن جمهورية مصر العربية، وممثلاً عن المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة، وممثلاً عن المنظمة العربية للتنمية الزراعية.
- اعتمد مجلس إدارة البرنامج الخطة التنفيذية وخطة التواصل والوثيقة التأسيسية للصندوق الاستئماني لبرنامج (الأفتياس 2.0). كما دعا المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة إلى الشروع في عملية إنشاء الصندوق الاستئماني للبرنامج، والبدء في انتداب مدير الصندوق للإشراف عليه حسب الترتيبات المنصوص عليها في وثيقة الصندوق.

❖ **القرار رقم (54) بشأن "الأعباء الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على استضافة اللاجئين/ النازحين السوريين وأثرها على الدول المستضيفة":**

- عقد اجتماع تشاوري بين الأمانة العامة وممثلي ثلاث دول عربية، هي: المملكة الأردنية الهاشمية، وجمهورية العراق، والجمهورية اللبنانية (الأمانة العامة: 2019/4/17)، وذلك لمناقشة سبل تنفيذ هذا القرار. وأوصى الاجتماع بتكليف الأمانة العامة باستمرار تواصلها الفعّال مع الجهات المانحة، وكذلك عقد اجتماع خلال النصف الثاني من شهر سبتمبر/ أيلول 2019 يجمع كافة الجهات المانحة لعرض مشاريع الدول التي تقدمت بمشروعات ترغب في تمويلها، فضلاً عن الطلب من الأمانة العامة بعقد مؤتمر عربي – دولي يعمل على استقطاب الاستثمارات العربية والدولية للدول العربية المستضيفة للاجئين/ النازحين السوريين، ومخاطبة الدول العربية المستضيفة لتزويدها بالخرائط الاستثمارية المحدثة، وإعداد قائمة بالمنظمات التي سيتم التعاون معها.
- قامت الأمانة العامة بتعميم مخرجات الاجتماع على المندوبيات الدائمة للدول الأعضاء بموجب مذكرتها رقم (5/2322) بتاريخ 2019/4/21، وعلى المنظمات العربية المتخصصة بموجب المذكرة رقم (5/3175) بتاريخ 2019/6/12، واتحاد الغرف العربية بموجب المذكرة رقم (5/3176) بتاريخ 2019/6/12، والبرلمان العربي بموجب المذكرة رقم (5/3176) بتاريخ 2019/6/12، وصناديق التمويل العربية بموجب المذكرة رقم (5/3176) بتاريخ 2019/6/12.
- تلقت الأمانة العامة مذكرة الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي بتاريخ 2019/6/25، مفادها بأنه تم تخصيص (8) معونات من الصندوق العربي بهدف الإسهام في التخفيف من آثار الأعباء الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على الدول المستضيفة للاجئين/ النازحين السوريين. وقد تم تعميم مذكرة الصندوق على المندوبيات الدائمة للدول الأعضاء بموجب المذكرة رقم (5/3446) بتاريخ 2019/6/27، والمنظمات العربية المتخصصة بموجب المذكرة رقم (5/3444) بتاريخ 2019/6/27. كما تلقت الأمانة العامة مذكرة مندوبية الإمارات العربية المتحدة رقم (187–40) بتاريخ 2019/7/25، وتم تعميمها على المندوبيات الدائمة للدول الأعضاء بموجب مذكرة الأمانة العامة رقم (4054) بتاريخ 2019/7/31.

- كما قامت الأمانة العامة بمخاطبة مندوبيات كل من: جمهورية مصر العربية، المملكة الأردنية الهاشمية، الجمهورية اللبنانية، جمهورية العراق، جمهورية السودان، بموجب المذكرة رقم (5/3351) بتاريخ 2019/6/24، لموافاتها بالدولة الراغبة في استضافة أعمال المؤتمر العربي الدولي لاستقطاب الاستثمارات العربية والدولية للدول العربية المستضيفة للاجئين/ النازحين السوريين لغرض عرض المشاريع التي تقدمت بها الدول والاتفاق على آلية واضحة لتمويل تلك المشاريع.
- عقدت الأمانة العامة اجتماعاً تشاورياً بتاريخ 2019/11/6 بحضور ممثلي جمهورية العراق، لدراسة طلب جمهورية العراق استضافة أعمال المؤتمر بمشاركة الجهات الدولية المانحة، والمنظمات العربية المتخصصة، والصناديق العربية، والدول العربية المستضيفة للاجئين/ النازحين السوريين، وذلك لعرض المشاريع التي تقدمت بها الدول والاتفاق على آلية واضحة لتمويل تلك المشاريع.

❖ **القرار رقم (55) بشأن "التحديات التي تواجهها وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) وتبعاتها على الدول المستضيفة للاجئين الفلسطينيين":**

عقد اجتماع تشاوري بين الأمانة العامة ووفدي دولة فلسطين، والمملكة الأردنية الهاشمية (الأمانة العامة: 2019/4/22) لمناقشة سبل تنفيذ هذا القرار. وأوصى الاجتماع بتكليف الأمانة العامة بمخاطبة الجهات المعنية لحثها على الوفاء بالتزاماتها المالية تجاه وكالة الأونروا. كما تم إبلاغ الوكالة بمضمون القرار كي يتم تضمينه ضمن مؤتمر المشرفين على شؤون اللاجئين الفلسطينيين في الدول العربية المضيفة (الأمانة العامة: 14-2019/7/18)، فضلاً عن مواصلة الأمانة العامة لجهودها في حث الدول العربية على استكمال تسديد مساهماتها في الموازنة السنوية للأونروا. وقامت الأمانة العامة بتعميم مخرجات الاجتماع على المندوبيات الدائمة للدول الأعضاء بموجب مذكرتها رقم (5/2462) بتاريخ 2019/5/5، والمنظمات العربية المتخصصة بموجب المذكرة رقم (5/3122) بتاريخ 2019/5/10، وصناديق التمويل العربية بموجب المذكرة رقم (5/3106) بتاريخ 2019/6/10، والبرلمان العربي بموجب المذكرة رقم (5/3116) بتاريخ 2019/6/10، وبعثات جامعة الدول العربية بالخارج بموجب المذكرة رقم (5/3151) بتاريخ 2019/6/11.

❖ **القرار رقم (56) بشأن "وضع رؤية عربية مشتركة في مجال التكنولوجيا والاقتصاد الرقمي والأمن السيبراني":**

- قامت الأمانة العامة بتعميم القرار على المندوبيات الدائمة للدول الأعضاء بموجب مذكرتها رقم (3/173) بتاريخ 2019/1/27. كما قامت بمخاطبة المندوبية الدائمة لدولة الكويت بموجب المذكرة رقم (3/877) بتاريخ 2019/5/12 بشأن مقترح الجمهورية اللبنانية خلال القمة بوضع رؤية عربية مشتركة في مجال الاقتصاد الرقمي، وما ورد في مبادرة حضرة صاحب السمو أمير دولة الكويت الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح بإنشاء صندوق للاستثمار في مجالات التكنولوجيا والاقتصاد الرقمي برأس مال قدره مائتي مليون دولار أمريكي بمشاركة القطاع الخاص، ومساهمة كل من دولة الكويت ودولة قطر بمبلغ خمسين مليون دولار من كل منهما في رأس مال هذا الصندوق بما يعادل نصف حجمه، مع البحث عن البنوك ومؤسسات التمويل

العربيــة، والقطــاع الخــاص لاســتكمال رأس مــال الصــندوق، علــى أن يتــولى إدارتــه الصــندوق العربــي للإنمــاء الاقتصــادي والاجتمــاعي. وفــي هــذا الخصــوص قــدمت الأمانــة العامــة مقترحــاً لعقــد اجتمــاع تشــاوري يضــم الأمانــة العامــة والجهــات المعنيــة فــي كــل مــن: دولــة الكويــت، دولــة قطــر، الجمهوريــة اللبنانيــة (رئاســة القمــة التنمويــة فــي دورتهــا الرابعــة) والمنظمــة العربيــة لتكنولوجيــات الاتصــال والمعلومــات، مــن أجــل مناقشــة المقتــرح الأوّلــي المُعــدّ مــن الأمانــة العامــة بشــأن إنشــاء الصــندوق العربي.

- كمــا قامــت الأمانــة العامــة بعــرض الموضــوع الخــاص بــالأمن الســيبراني علــى الفريــق العربــي لشــؤون الإنترنت (الأمانة العامة: 24-2019/6/25). وقد أوصى الفريق بما يلي:

1. دعــوة الــدول العربيــة التــي لــم تنضــم للاتفاقيــات العربيــة المتعلقــة بــالأمن الســيبراني والجريمــة المعلوماتيــة، بمــا فــي ذلــك "الاتفاقيــة العربيــة لمكافحــة الجريمــة المعلوماتيــة" و"الاتفاقيــة العربيــة لمكافحــة الجريمــة المنظمــة العــابرة للحــدود الوطنيــة" وكــذلك الاتفاقيــات المتعلقــة بحمايــة الأطفــال على الإنترنت وسرعة الانضمام إليها.
2. الطلــب مــن دولــة الإمــارات العربيــة المتحــدة إرســال اســتراتيجية الأمــن الســيبراني لــديها إلــى الأمانــة العامة لتعميمها على الدول العربية للاستفادة منها في استراتيجياتها الوطنية.
3. دعــوة الــدول علــى الاســتفادة والمشــاركة فــي المنتــديات ذات الصــلة والتشــجيع علــى تبــادل الخبرات وتشارك أفضل الممارسات.
4. حــث المكتــب الإقليمــي العربــي للاتحــاد الــدولي للاتصــالات علــى تقــديم العــون والمســاعدات الفنيــة لإنشاء مراكز الاستجابة لطوارئ الحاسبات (CERT) في الدول العربية الأقل نمواً.
5. الطلــب مــن الأمانــة العامــة تعمــيم نقطــة الاتصــال بدولــة الإمــارات العربيــة المتحــدة والخاصــة بــالأمن الســيبراني وبــرامج حمايــة الطفــل علــى الإنترنــت علــى جميــع الــدول العربيــة حتــى يمكــن للدول العربية التواصل معها والاستفادة من التجربة الإماراتية.
6. تشــجيع المبــادرات الهادفــة لنشــر الــوعي فــي مجــال الأمــن الســيبراني والحــث علــى التعــاون بــين الجامعات العربية في مجال البحوث والتطوير والابتكار.

- كمــا قامــت الأمانــة العامــة بعــرض الموضــوعات الخاصــة بمجــال التكنولوجيــا والاقتصــاد الرقمــي علــى الاجتمــاع (44) للجنــة العربيــة الدائمــة للاتصــالات والمعلومــات (الأمانــة العامــة: 26-2019/6/27). وصدر عن الاجتماع التوصيات التالية:

1. تكليــف فريــق بلــورة الاســتراتيجية العربيــة للاتصــالات والمعلومــات بمناقشــة الدراســة المقدمــة مــن الإســكوا بعنــوان "آفــاق الاقتصــاد الرقمــي فــي المنطقــة العربيــة"، وكــذلك "الاســتراتيجية العربيــة للاقتصــاد الرقمــي" والمُعــدّة مــن قبــل الاتحــاد العربــي للاقتصــاد الرقمــي التــابع لمجلــس الوحــدة الاقتصادية.
2. تكليــف الأمانــة العامــة بــدعوة الإســكوا والاتحــاد العربــي للاقتصــاد الرقمــي للمشــاركة فــي أعمــال اجتماعــات فريــق بلــورة الاســتراتيجية العربيــة للاتصــالات والمعلومــات لتقــديم عــرض تقــديمي حول الاوراق التي تم تقديمها من قبلهم.

3. دعوة المنظمة العربية للتنسيق مع فريق بلورة الاستراتيجية العربية للاتصالات والمعلومات في هذا الخصوص.
4. تكليف الأمانة العامة بعرض ورقة العمل بعنوان "الإطار الاستراتيجي للأجندة الرقمية العربية 2030"، والمُعدّة من قبل الاسكوا على فريق بلورة الاستراتيجية العربية للاتصالات والمعلومات لمناقشتها في اجتماعها القادم.
5. اعتماد مبادرة المملكة العربية السعودية بشأن العاصمة العربية الرقمية والترحيب بمقترح المملكة بأن تكون مدينة الرياض أول عاصمة عربية رقمية.
6. تكليف المنظمة العربية لتكنولوجيات الاتصال والمعلومات بالتنسيق مع الدول الأعضاء لاقتراح آلية يتم اعتمادها لاختيار "العاصمة العربية الرقمية".

- أصدر مجلس الوزراء العرب للاتصالات والمعلومات عدة قرارات في دورته التي عقدت بالرياض بتاريخ 2020/12/18، من بينها:

1- دعوة الفريق العربي لبلورة الاستراتيجية إلى الإسراع بتحديث الاستراتيجية العربية للاتصالات والمعلومات.
2- الترحيب بتشكيل لجنة تنسيقية من الأمانات الفنية لمجالس الوزراء العرب للاتصالات والمعلومات والداخلية والعدل، والدول والمنظمات الراغبة في المشاركة، لوضع آليات عمل مشتركة تخدم منظومة العمل العربي المشترك في مجال الأمن السيبراني ومكافحة الجريمة والإرهاب على شبكة الإنترنت.
3- تشكيل فريق مكون من الأمانة العامة والمكتب الإقليمي العربي للاتحاد الدولي للاتصالات والمنظمة العربية لتكنولوجيات الاتصال والمعلومات ومن يرغب من الدول العربية لوضع آلية بمعطيات جديدة لاختيار العاصمة العربية للتقنية الرقمية تعرض في الاجتماع القادم للجنة.

- كما قامت الأمانة العامة بعقد عدة اجتماعات خاصة بوضع الاستراتيجية العربية للاتصالات والمعلومات، ومنها الإستراتيجية الخاصة بالاقتصاد الرقمي، بالتعاون مع لجنة الاسكوا، وتم الانتهاء من المسودة الثالثة من الإستراتيجية، وتم اتخاذ القرارات التالية في الدورة (25) بتاريخ 2021/12/26 لمجلس الوزراء العرب للاتصالات والمعلومات:

1. تكليف الأمانة الفنية بتعميم النسخة الثالثة من مسودة الاستراتيجية على الدول العربية لدراستها وإبداء مرئياتهم عنها للمناقشة خلال الاجتماع القادم لفريق العمل.
2. عقد الاجتماع الثالث للجنة الفنية المشتركة خلال الفترة 31/1-2022/2/3.
3. عقد الاجتماع (34) لفريق العمل العربي لبلورة الاستراتيجية خلال الفترة 22-2022/2/24.

- أما بخصوص الرؤية العربية للأمن السيبراني، فقد تم إطلاقها، بالتنسيق مع المنظمة العربية للمعلومات وتكنولوجيات الاتصال، وذلك خلال اجتماع المنتدى العربي للأمن السيبراني (الجمهورية التونسية: 2021/10/22).

❖ **<u>القرار رقم (57) بشأن "دعم جهود الجمهورية اليمنية في إعادة الإعمار والتنمية":</u>**

- تم تعميم القرار على المندوبيات الدائمة للدول الأعضاء بموجب مذكرة الأمانة العامة رقم (5/1824) بتاريخ 2019/3/26، وعلى المنظمات العربية المتخصصة بموجب المذكرة رقم

(5/1826) بتاريخ 2019/3/26. وقد تلقت الأمانة العامة رداً من كل من: المنظمة العربية للتنمية الزراعية بموجب المذكرة رقم (3490) بتاريخ 2019/4/16، جمهورية مصر العربية بموجب المذكرة رقم (5968) بتاريخ 2019/5/16، مملكة البحرين بموجب المذكرة رقم (723) بتاريخ 2019/7/2، المملكة الأردنية الهاشمية بموجب المذكرة رقم (2321) بتاريخ 2019/7/31، اتحاد الغرف العربية بموجب المذكرتين رقم (451) بتاريخ 2019/7/19 ورقم (487) بتاريخ 2019/8/12، الهيئة العربية للاستثمار والانماء الزراعي بموجب المذكرة رقم (190/19) بتاريخ 2019/7/28، مجلس الوحدة الاقتصادية بموجب المذكرة رقم (618) بتاريخ 2019/8/11. وفي هذا الخصوص، عقدت الأمانة العامة الاجتماع التشاوري الأول (الأمانة العامة: 2019/5/20)، مع وفد الجمهورية اليمنية لمناقشة بنود المسودة الأولية لخطة أولويات إعادة الإعمار والتعافي الاقتصادي المرسلة من قبل الجمهورية اليمنية. وتم الاتفاق خلال الاجتماع على قيام الأمانة العامة بدراسة الموضوعات المطروحة بالخطة وبيان الرأي حول تطويرها، وكذلك تعميمها على الدول العربية ومنظمات العمل العربي المشترك ومؤسسات التمويل العربية لبيان المرئيات وكيفية تطويرها. وقد أوصى الاجتماع بأهمية التنسيق بين الأمانة العامة والجهات المعنية بالجمهورية اليمنية لعقد مؤتمر تشارك فيه منظمات العمل العربي المشترك ومؤسسات التمويل العربية، للتباحث حول تنفيذ القرار وفقاً لخطة أولويات إعادة الإعمار والتعافي الاقتصادي.

- عُقد الاجتماع التنسيقي (الأمانة العامة: 2019/8/27) بمشاركة ممثلي الجمهورية اليمنية والأمانة العامة، وذلك لتبادل الرؤى والأفكار حول تنفيذ القرار المشار إليه ومناقشة المسودة الأولية لخطة أولويات إعادة الإعمار والتعافي الاقتصادي بالجمهورية اليمنية. وصدر عن الاجتماع عدة توصيات قامت الأمانة العامة بمتابعة تنفيذها؛ حيث تم إعداد تقرير يتضمن ملاحظات ومقترحات الأمانة العامة للجامعة على المسودة الأولية لخطة أولويات إعادة الإعمار والتعافي الاقتصادي بالجمهورية اليمنية. وتم موافاة الجهات المعنية اليمنية بالتقرير وكذلك ملاحظات ومقترحات الدول العربية والمنظمات العربية المتخصصة والغرف القُطرية العربية حول الخطة.

❖ **<u>القرار رقم (58) بشأن "دعم جمهورية الصومال في مساعيها نحو تنفيذ خطة التنمية الصومالية وإعفائها من ديونها الخارجية":</u>**

تم تعميم القرار على المندوبيات الدائمة للدول الأعضاء بموجب مذكرة الأمانة العامة رقم (5/1891) بتاريخ 2019/3/28، وعلى المنظمات العربية المتخصصة بموجب المذكرة رقم (5/1890) بتاريخ 2019/3/28. وقد تلقت الأمانة العامة رداً من كل من: المنظمة العربية للتنمية الزراعية بموجب المذكرة رقم (3390) بتاريخ 2019/4/10، والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بموجب المذكرة رقم (216) بتاريخ 2019/4/11، وجمهورية مصر العربية بموجب المذكرة رقم (5968) بتاريخ 2016/5/16، ومملكة البحرين بموجب المذكرة رقم (723) بتاريخ 2019/7/2. وفي هذا الخصوص، عقدت الأمانة العامة اجتماعاً تشاورياً مع وفد جمهورية

الصـــومال (الأمانـــة العامـــة: 2019/4/15)، لمناقشـــة ســـبل تنفيـــذ القـــرار، وكـــذلك لحـــثّ صـــناديق التمويـل العربيـة علـى تقـديم الـدعم حـول تخفيـف الـديون الخارجيـة علـى الحكومـة الصـومالية، وسـبل دعم استفادة الصومال من مبادرة الدول الفقيرة المثقلة بالديون.

- **القرار رقم (68) بشأن "المنتديات (القطاع الخاص العربي– الشباب العربي – المجتمع المدني)"**:

قامـت الأمانـة العامـة بمخاطبـة اتحـاد الغـرف العربيـة، بموجـب مـذكرتها رقـم (5/1995) بتـاريخ 2019/4/4، لموافاتهـا بمرئياتـه حـول سـبل تنفيـذ القـرار. كمـا تـم اقتـراح عقـد اجتمـاع تشـاوري بمقـر الأمانـة العامـة فـي هـذا الخصـوص. وقـد تلقـت الأمانـة العامـة مـذكرة الاتحـاد رقـم (258) بتـاريخ 2019/4/5، والمتضـمنة عـدد مـن المقترحـات القيمـة (مرفـق 2)، تـم عرضـها علـى اجتمـاع الـدورة (48) للجنـة التنسـيق العليـا للعمـل العربـي المشـترك (بيـروت: 18–2019/6/20)، وجـاري التنسـيق بشأنها.

مرفق (1)

القطاع الاقتصادي

إدارة العلاقات الاقتصادية

تقرير الاجتماع الأول للجنة الخبراء المختصين بمناقشة سبل تنفيذ الميثاق العربي الاسترشادي لتطوير قطاع المؤسسات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر

مقر الأمانة العامة: 03- 04 يوليو 2019

قطاع الشؤون الاقتصادية

إدارة العلاقات الاقتصادية

تقرير الاجتماع الأول للجنة الخبراء المختصين بمناقشة سبل تنفيذ الميثاق العربي الاسترشادي لتطوير قطاع المؤسسات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر

- استناداً إلى قرار القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية رقم (47) في دورتها العادية الرابعة المنعقدة في بيروت (ق. ق: 47 د.ع (4) - ج 3- 2019/01/20) والخاص بإقرار الميثاق العربي الاسترشادي لتطوير قطاع المؤسسات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر والذي ينص على: "الموافقة على مشروع الميثاق العربي الاسترشادي لتطوير قطاع المؤسسات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر بالصيغة المرفقة".

- عقدت لجنة من الخبراء المختصين في الدول العربية اجتماعها الأول خلال الفترة 03-2019/07/04 بمقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، لبحث سبل تنفيذ إقرار الميثاق العربي الاسترشادي لتطوير قطاع المؤسسات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر وذلك في ضوء المقترحات التي أعدتها الأمانة العامة وأرسلتها إلى الدول لطلب الملاحظات والمرئيات بشأنها.

- وافتتح الجلسة معالي السفير الدكتور كمال حسن علي والذي رحب بالوفود المشاركة في فعاليات الاجتماع مؤكداً على أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصادات المتقدمة والنامية على حد سواء، باعتبارها مدخلاً أساسياً لتنمية قطاع الصناعات التحويلية ومصدراً مغذياً للمجتمعات الصناعية الكبرى ومدخلاً هاماً لحل مشكلة البطالة، مؤكداً على أهمية دور اللجنة في دراسة المقترحات التي تقدمت بها الأمانة العامة في إطار سعيها لتنفيذ قرار قمة بيروت الخاص بإقرار الميثاق العربي الاسترشادي لتطوير قطاع المؤسسات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر.

- وشارك في الاجتماع ممثلو وفود ثلاث عشرة دولة عربية (الإمارات العربية المتحدة، مملكة البحرين، الجمهورية التونسية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، جمهورية السودان، جمهورية الصومال الفيدرالية، جمهورية العراق، سلطنة عمان، دولة قطر، الجمهورية اللبنانية، ليبيا، جمهورية مصر العربية، المملكة المغربية) (مرفق قائمة بأسماء المشاركين)، حيث قام المشاركون بانتخاب الدكتور كارم فاروق الشويخ ممثل جمهورية مصر العربية لترأس أعمال الاجتماع، وكذلك انتخاب السيد هشام بوغديري ممثل الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية كمقرر للاجتماع.

- ناقشت اللجنة المقترحات التي تقدمت بها الأمانة العامة بشأن سبل تنفيذ إقرار الميثاق العربي مع دراسة كافة الملاحظات والمرئيات التي أبداها ممثلو الدول، وبعد مناقشة جميع المقترحات والملاحظات الواردة من الدول العربية والأمانة العامة للجامعة، والاستماع إلى مداخلات جميع الوفود والتداول بشأنها، تم الاتفاق على التوصيات التالية:

1. تكليف الأمانة العامة بمخاطبة الدول العربية لإنشاء المنصة الإلكترونية الخاصة بالميثاق العربي الاسترشادي لتطوير قطاع المؤسسات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، على أن تقوم الدولة الراغبة في إنشاء المنصة بإبلاغ الأمانة العامة بذلك في موعد أقصاه شهرين من تاريخه، حتى يتسنى اتخاذ اللازم في هذا الشأن.
2. تبني مبادرة دولة الإمارات العربية المتحدة المكونة من البندين التاليين:
   - البند الأول: تقديم مشروع إطلاق جائزة عربية تخص الميثاق العربي للمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر يتم الإعلان عن كافة تفاصيله في وقت لاحق، بالتنسيق مع سلطنة عمان في هذا الشأن لما لديهم من خبرة كبيرة في هذا المجال.
   - البند الثاني: تقديم مشروع تنظيم معرض عربي خليجي إماراتي للمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر.
3. تبني مبادرة جمهورية السودان بتخصيص يوم عربي للمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر على أن تقوم جمهورية السودان بإعداد تصور كامل لهذا المقترح وموافاة الأمانة العامة به لتعميمه على الدول الأعضاء في موعد أقصاه شهرين من تاريخه لإبداء الملاحظات والمرئيات بشأنه.

4. الاستفادة من التجربة البحرينية فيما يتعلق بالتنسيق والتعاون بين مراكز ريادة الأعمال والابتكار والدعم التكنولوجي والحاضنات بالدول العربية لدعم تنافسية المؤسسات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر عن طريق تبادل الخبرات في هذا المجال، على أن تقوم مملكة البحرين بموافاة الأمانة العامة بتجربتها في هذا الشأن لتعميمها على الدول الأعضاء في موعد أقصاه شهرين من تاريخه.
5. . الاستفادة من تجربة جمهورية مصر العربية في تطبيق نموذج الشباك الواحد لتبسيط إجراءات إنشاء وتراخيص وتقديم جميع الخدمات المالية وغير المالية من منفذ واحد لهذه المؤسسات، على أن تقوم جمهورية مصر العربية بموافاة الأمانة العامة بتجربتها في هذا الشأن لتعميمها على الدول الأعضاء في موعد أقصاه شهرين من تاريخه.
6. الاتفاق على عقد الاجتماع الثاني للجنة الخبراء المختصين بمناقشة سبل تنفيذ الميثاق العربي الاسترشادي لتطوير قطاع المؤسسات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، بعد الانتهاء من كافة التوصيات السابق الإشارة إليها لإقرارها واعتمادها في شكلها النهائي، على أن يكون من بين بنود جدول أعماله إدراج بند عقد ورشة عمل تعريفية بالميثاق بهدف الترويج له ودراسة كيفية الاستفادة منه في تطوير قطاع هذه المؤسسات بالدول العربية.

الأمانة العامة لجامعة الدول العربية أ.د/ ثامر العاني	رئيس اللجنة د. كارم فاروق الشويخ

مرفق (2)

Union of Arab Chambers
General Secretariat

اتحاد الغرف العربية
الأمانة العامة

الرقم: جمعربية/ 258
التاريخ: 2019/4/5

سعادة السفير كمال حسن علي المحترم
الأمين العام المساعد – رئيس القطاع الاقتصادي
الأمانة العامة لجامعة الدول العربية
القاهرة – جمهورية مصر العربية

تحية طيبة وبعد،

نشكركم على رسالتكم رقم 5/1995 تاريخ 2019/4/4 بشأن قرار الدورة الرابعة للقمة العربية التنموية الاقتصادية والاجتماعية رقم 68 الذي رحب بنتائج المنتديات التي عقدت في إطار القمة ودعا لإحالة التوصيات الصادرة عنها إلى المجالس الوزارية المختصة. ويسعدنا أن نرحب باهتمامكم ومتابعتكم، كما نرحب بمقترحكم لعقد اجتماع في مقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية لوضع الخطوات التنفيذية لهذا القرار.

وكما تعلمون فإن توصيات منتدى القطاع الخاص العربي التحضيري للدورة الرابعة للقمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية تناولت كل من: 1) العقبات التي تواجه منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وأهمية تطويرها، 2) تسهيل حركة الاستثمار البيني وأصحاب الأعمال، 3) تعزيز دور الغرف العربية في ترقية التعليم والتدريب لمواكبة متطلبات الثورة الصناعية الرابعة، 4) أهمية وضع استراتيجية عربية مشتركة للاقتصاد الرقمي، 5) دعم تمكين المرأة والشباب، 6) إشراك القطاع الخاص في صناعة القرار الاقتصادي العربي، 7) تعزيز دوره في تمويل التنمية المستدامة، 8) ودوره في إعادة إعمار الدول العربية المتضررة من الصراعات.

ونعتقد أنكم توافقون معنا على أهمية هذه القضايا وأهمية حشد الطاقات لتحقيق تقدم على مستوى العمل العربي المشترك في مجالاتها. والتعاون قائم مع الإدارات المختصة لدى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية في عدد منها، كما الحال بالنسبة لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، والاتفاقية العربية لتحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية، واتفاقية الاستثمار الجاري إعدادها، وقضايا التنمية المستدامة، وغيرها. لكن هناك عددا من التوصيات موجهة للدول العربية، مثل التوصيات الخاصة بالتعليم، وبصناعة القرار الاقتصادي، وبإعادة الإعمار، كما هناك توصيات غيرها موجهة لمؤسسات التمويل العربية، كما الحال بالنسبة لتمكين المرأة

والشباب، ولتمويل مشروعات التنمية المستدامة، والتي يتطلب الأمر توجيهها لهم، إلى جانب المنظمات العربية والمجالس الوزارية العربية المختصة وغيرهم من أعضاء منظومة العمل الاقتصادي والاجتماعي العربي المشترك.

وبناء عليه فإننا نقترح بالإضافة إلى ما أشرنا له أعلاه، بأن يدرج موضوع تنفيذ قرار القمة رقم 68 على جدول أعمال الاجتماع القادم للجنة التنسيق العليا للعمل العربي المشترك كبند رئيسي بغية التوصل على آلية عملية للتعاون العربي المشترك بالنسبة لهذه القضايا التي هي في غاية الأهمية بالنسبة للقطاع الخاص العربي ولتعزيز دوره في التنمية والتكامل الاقتصادي العربي.

كما يهمنا في هذا الإطار أن نرفق لكم "**دراسة تحليلية لنتائج استبيان اتحاد الغرف العربية لعام 2019 بشأن منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى**"، والتي تبين مرئيات القطاع الخاص العربي بشأن القيود التي تواجه التجارة العربية البينية، حيث تظهر تصدر قيود جديدة تتعلق بالقيود المالية على التجارة، كما تبين أن مشكلة عدم توفر المعلومات عن الشروط الفنية تفوق بأهميتها مشكلة تباين المواصفات بين الدول العربية، فضلا عما تبينه من حاجة لتطوير البنى التشريعية للتجارة الإلكترونية في الدول العربية. ومجمل هذه الأمور وغيرها من المعوقات نحتاج للتوقف عندها والسعي للاستفادة من المقترحات العملية التي تستخلصها هذه الدراسة لمعالجتها.

ننتهز هذه المناسبة لنؤكد حرصنا واعتزازنا بالتعاون معكم.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير

أ. د. خالد حنفي
الأمين العام

نسخة مع التحية:
- د. ثامر العاني، مدير إدارة العلاقات الدولية بالأمانة العامة لجامعة الدول العربية
- د. بهجت أبو النصر ، مدير إدارة التكامل الاقتصادي بالأمانة العامة لجامعة الدول العربية

ثانياً: الجوانب الاجتماعية:

❖ **القرار رقم (41) بشأن دعم الاقتصاد الفلسطيني:**

1- الخطة الاستراتيجية للتنمية القطاعية في القدس (2018 – 2022):

تنفيذاً للفقرة الأولى من هذا القرار، وجهت الأمانة العامة المذكرة رقم (5/3810) بتاريخ 2019/7/16 إلى المندوبيات الدائمة للدول الأعضاء، والتي تضمنت دعوة منظمات المجتمع المدني في كافة الدول العربية، إلى بذل الجهود لتعزيز موارد صندوقي الأقصى والقدس لدعم نضال الشعب الفلسطيني.

❖ **القرار رقم (50) بشأن مبادرة التكامل بين السياحة والتراث الحضاري والثقافي في الدول العربية:**

- تنفيذاً للفقرة الثانية من هذا القرار، عقدت الأمانة العامة الاجتماع الأول لفريق عمل متابعة تنفيذ مبادرة التكامل بين السياحة والتراث الحضاري والثقافي في الدول العربية، يومي3-2019/4/4 بمقر الأمانة العامة. وتجدر الإشارة إلى أن هذا الفريق قد تم تشكيله بناءً على التوصية رقم (3) من (أولاً) الصادرة عن الاجتماع المشترك لوزراء الثقافة والسياحة العرب. وقد وجهت الأمانة العامة المذكرة رقم (3/713) بتاريخ 2019/4/9، إلى المندوبيات الدائمة للدول الأعضاء، مرفق بها تقرير الاجتماع المشار إليه.
- كما وجهت الأمانة العامة المذكرة رقم (5/3728) بتاريخ 2019/7/14 إلى المندوبيات الدائمة للدول الأعضاء، تطلب موافاتها بالتجارب العملية وملاحظاتها حول مختلف المحاور التي تضمنتها المبادرة، وكذلك أهم الفعاليات الوطنية في مجال السياحة الثقافية خلال عام 2019، ومقترحات الدول الأعضاء لمسارات سياحية ثقافية محددة تربط الدول الأعضاء بعضها ببعض، وكذلك تسمية نقاط اتصال من وزارة الثقافة أو الجهة المعنية التي ستتابع تنفيذ توصيات المبادرة، بالإضافة إلى تخصيص عام 2020، للتوعية بالتراث الحضاري العربي.
- وجهت الأمانة العامة المذكرة رقم (5/3729) بتاريخ 2019/7/14، إلى المركز الإقليمي العربي للتراث العالمي في مملكة البحرين، بشأن موافاتها بتصور مقترح بشأن الملتقى العربي للاستثمار (B2B) في مواقع التراث الثقافي، ومشروع وثيقة الاستدامة للمواقع التراثية والثقافية في الدول العربية.
- وفيما يتعلق بالتوصية رقم (6) الصادرة عن الاجتماع الأول لفريق عمل متابعة تنفيذ المبادرة، والخاصة باستطلاع مرئيات الدول العربية والصناديق العربية المتخصصة ومنظمة اليونسكو بشأن إنشاء صندوق لإنقاذ مواقع التراث الثقافي وآليات تمويله والبدائل المتاحة له وطرح هذا الموضوع ضمن أعمال منتدى الاستثمار للتراث الحضاري والثقافي، قامت الأمانة العامة بتأجيل هذا الموضوع حتى تتضح الرؤية حول موضوع "إنشاء صناديق خاصة" الموكل للجنة تطوير منظومة العمل العربي المشترك.
- تلقت الأمانة العامة المذكرة رقم (8207) بتاريخ 2019/7/28، من وزارة التجارة والصناعة بجمهورية مصر العربية، تتضمن أسماء ضباط الاتصال وزارة السياحة المصرية لمتابعة تنفيذ المبادرة المذكورة.
- كما تلقت الأمانة العامة المذكرة رقم (9124) بتاريخ 2019/8/18، من المندوبية الدائمة لدولة قطر، وتتضمن مقترحات وزارة الثقافة والرياضة بدولة قطر بشأن تنفيذ المبادرة.
- عقدت الأمانة العامة الاجتماع الثاني لفريق عمل متابعة تنفيذ مبادرة التكامل بين السياحة والتراث الحضاري في الدول العربية بمقر الأمانة العامة خلال الفترة 29-2019/9/30، وصدر عنه العديد من التوصيات التي قامت الأمانة العامة بتعميمها على الدول الأعضاء.

- انعقد الاجتماع المشترك الثاني لأصحاب المعالي وزراء السياحة ووزراء الثقافة في الدول العربية بتاريخ 2019/10/16 بالجمهورية التونسية؛ حيث تم الاطلاع على الإجراءات المُتخذة لتنفيذ مبادرة التكامل بين السياحة والتراث الحضاري والثقافي في الدول العربية. وقد تناولت المناقشات سُبل تفعيل هذه المبادرة من خلال عدد من الفعاليات، من بينها تنظيم ملتقى عربي للاستثمار في مواقع التراث الثقافي ينظم بصورة دورية بالتنسيق مع منظمات العمل العربي المشترك والمنظمات الدولية والإقليمية المتخصصة، بهدف تدشين حملة لرفع الوعي بالتراث الحضاري العربي تحت مظلة جامعة الدول العربية، بالإضافة إلى إطلاق وثيقة تفعيل مفهوم الاستدامة للمواقع التراثية والثقافية بالدول العربية، وكذلك إعداد برنامج تدريبي مهني في مجال صيانة المتاحف في الدول العربية.
- قامت الأمانة العامة بتعميم التقرير النهائي والقرارات الصادرة عن هذا الاجتماع على الجهات المعنية بالشؤون الثقافية في الدول العربية والمنظمات ذات العلاقة؛ للعمل على تنفيذها.
- تلقت الأمانة العامة مذكرات من المندوبيات الدائمة لكل من: جمهورية العراق، المملكة الأردنية الهاشمية، الجمهورية التونسية، دولة قطر، دولة ليبيا؛ بشأن الدورات التدريبية الخاصة بالبرنامج المهني الذي تعتزم الأمانة العامة تنفيذه مع المنظمة العربية للمتاحف (إيكوم العربية) والمنظمة العربية للسياحة، والتي تندرج في إطار تنفيذ توصيات الاجتماع الوزاري المشترك الثاني لوزراء الثقافة والسياحة الخاص بالمبادرة التكامل بين السياحة والتراث الحضاري والثقافي في الدول العربية.

❖ **<u>القرار رقم (57) بشأن دعم جهود الجمهورية اليمنية في إعادة الإعمار والتنمية</u>:**

- تنفيذاً للفقرة الثانية من هذا القرار، وجهت الأمانة العامة المذكرتين رقم (5/535) بتاريخ 2019/1/31، ورقم (3/288) بتاريخ 2019/2/12 إلى المندوبيات الدائمة للدول الأعضاء، مرفق بها نص القرار لإرسالهما إلى وزارات الصحة والشؤون الاجتماعية أو من في حكمهما، لاتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ متطلبات القرار.
- تجدر الإشارة إلى أن مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب قد أصدر القرار رقم (878) د.ع (38) بتاريخ 2018/12/5، والذي تضمن الموافقة من حيث المبدأ على تقديم دعم لرفع الآثار الاجتماعية الناتجة عن الكوارث الطبيعية في الجمهورية اليمنية، وبصفة خاصة في محافظة المهرة. وفي إطار تنفيذ الفقرة الثانية من القرار رقم (878) المشار إليه، قدم مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، دعماً قدره 100000$ من موازنة الصندوق العربي للعمل الاجتماعي، وتم تحويلها إلى وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل اليمنية، وفقاً للنظم المتبعة في هذا الشأن
- كما أصدر مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب القرار رقم (885) د.ع (39) بتاريخ 2019/12/17، الذي تضمنت فقرته الثانية بالموافقة على تقديم دعم بمبلغ 150000$ (فقط مائة وخمسون ألف دولار أمريكي لا غير)، إلى وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل في الجمهورية اليمنية، وذلك لمشروعي "تنمية المرأة الريفية سينون الوادي – محافظة حضر موت"، و"تجهيز مركز الأسر المنتجة وتنمية المجتمع في محافظة مأرب".
- في هذا الإطار، أصدر مجلس وزراء الصحة العرب في دورته العادية (51) القرار رقم (21) بتاريخ 2019/2/28، بشأن دعم جهود الجمهورية اليمنية في إعادة الإعمار والتنمية، والذي نص على:

" 1- دعوة الدول العربية الأعضاء إلى تقديم الدعم للجمهورية اليمنية في كافة المجالات الصحية وذلك بالتنسيق مع وزارة الصحة العامة بالجمهورية اليمنية.

2- الطلب من وزارة الصحة بالجمهورية اليمنية موافاة الأمانة الفنية لمجلس وزراء الصحة العرب، بتقرير مفصل حول احتياجاتها الصحية العاجلة، للعمل على توفيرها في أقرب وقت ممكن.

3- تقديم دعم مالي قدره مائة ألف دولار أمريكي خصماً من حساب الصندوق العربي للتنمية الصحية، دعماً للقطاع الصحي في الجمهورية اليمنية."

- وفي هذا الإطار، قامت الأمانة العامة بتوجيه المذكرة رقم (5/5350) بتاريخ 2019/10/9، إلى المندوبية الدائمة للجمهورية اليمنية، تفيد خلالها بأنه تم تحويل مبلغ الدعم المُقرّر من مجلس وزراء الصحة العرب، والمُقدّر بمائة ألف دولار أمريكي، إلى الجمهورية اليمنية، وذلك خصماً من حساب الصندوق العربي للتنمية الصحية.
- من ناحية أخرى، وقّعت الأمانة العامة، بتاريخ 2019/5/19، مذكرة تفاهم مع كل من: الهيئة العامة لمحو الأمية وتعليم الكبار بجمهورية مصر العربية، والمنظمة الكشفية العربية، ومركز اليونسكو الاقليمي لتعليم الكبار (اسفك)؛ بهدف المساهمة في محو أمية اللاجئين والنازحين في مناطق اللجوء والنزوح المستقرة في الدول التي تعاني من اللجوء والنزوح (وهي: العراق، ليبيا، الاردن، لبنان، اليمن، فلسطين، السودان...الخ)، وذلك من خلال مشروع برنامج تدريبي لتدريب المدربين من القادة الكشفيين، بهدف تمكين اللاجئين والنازحين من الحصول على الحد الأدنى الضروري من التعليم ليكونوا أفراد متحررين من الأمية قادرين على العيش والمشاركة البناءة في مجتمعات المعرفة، مع مراعاة وضعهم القانوني، ودعم وضعهم النفسي والاجتماعي، نظراً للدور الحاسم الذي يلعبه التعليم في مرحلة إعادة الاعمار بعد انتهاء النزاع في بلادهم وتخفيف معاناتهم الاجتماعية والاقتصادية.
- نظمت الأمانة العامة ورشة تدريبية حول "تنمية كفاءات مُدرّبي تعليم وتعلم الكبار للنازحين واللاجئين في الاماكن المستقرة بالدول العربية"، خلال الفترة 19-2019/8/23، بمركز اليونسكو الاقليمي (أسفك) بمدينة سرس الليان بمحافظة المنوفية بجمهورية مصر العربية.
- عُقدت الورشة التدريبية على مدار خمسة أيام، وبلغ عدد الساعات التدريبية (30) ساعة تدريبية. وشارك فيها ممثلون عن الجهات التي قامت بتوقيع مذكرة التفاهم، بالإضافة إلى (25) متدرباً من (6) دول عربية تعاني من مشكلات النزوح واللجوء، وهي: (الجمهورية اليمنية – المملكة الأردنية الهاشمية – جمهورية السودان – دولة ليبيا – المملكة المغربية)، وبحضور عدد من القادة الكشفيين المتطوعين من هذه الدول؛ بغرض الاستفادة من هذا البرنامج التدريبي الذي سيُمكّنهم من تدريب زملائهم الكشفيين في الأماكن المستهدفة، وحتى يكونوا مؤهلين للقيام بمهمة محو أمية اللاجئين والنازحين والمساهمة في القضاء على هذه الظاهرة التي تهدد التقدم والنمو في الوطن العربي، ويسهم المشروع في تمكين اللاجئين والنازحين من الحصول على الحد الأدنى الضروري من التعليم ليكونوا أفراد متحررين من الأمية.
- اقترحت الأمانة العامة خلال الاجتماع السادس للجنة التنسيق العليا للعقد العربي لمحو الأمية وتعليم الكبار الذي استضافته المملكة العربية السعودية بالرياض في شهر فبراير/ شباط 2020، إطلاق النسخة الثانية من التدريب ليوجه هذه المرة إلى فئة اللاجئات والنازحات، عن طريق إقامة دورة تدريبية تخصص للميسرين المتطوعين لتدريب اللاجئات والنازحات بمخيمات اللجوء والنزوح بالدول العربية على برنامج "منهج ومنهجية المرأة والحياة"، بهدف النهوض بالمرأة وتمكينها ومحو أميتها لتكون شريكاً أساسياً فاعلاً في تنمية أسرتها ومجتمعها، ومن المقرر إطلاق هذا التدريب خلال شهر مارس/آذار 2022.

❖ **القرار رقم (58) بشأن دعم جمهورية الصومال في مساعيها نحو تنفيذ خطة التنمية الصومالية وإعفائها من ديونها الخارجية:**

- تنفيذاً لهذا القرار، وجهت الأمانة العامة المذكرتين رقم (5/535) بتاريخ 2019/1/31، ورقم (3/288) بتاريخ 2019/2/12 إلى المندوبيات الدائمة للدول الأعضاء، مرفق بها نص القرار لإرسالهما إلى وزارات الصحة والشؤون الاجتماعية أو من في حكمهما، لاتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ متطلبات القرار.
- في إطار متابعة تنفيذ الفقرة (3) من القرار، قامت الأمانة العامة بالتنسيق مع وزارة الصحة والسكان بجمهورية مصر العربية وسفير جمهورية الصومال الفيدرالية بجمهورية مصر العربية، لتحويل قيمة الدعم المُقدّم من مجلس وزراء الصحة العرب إلى جمهورية الصومال، والمُقدّر بمائة ألف دولار أمريكي، على شكل أدوية ومستلزمات خاصة بفيروس كورونا، وذلك بواسطة المجهود الحربي بتاريخ 2021/10/1.
- فيما يتعلق بتنفيذ الفقرة (9) من القرار، أصدر مجلس وزراء الصحة العرب في دورته العادية (51) القرار رقم (22) بتاريخ 2019/2/29، بشأن دعم جمهورية الصومال الفيدرالية في مساعيها نحو تنفيذ خطة التنمية الصومالية وإعفائها من ديونها الخارجية، والذي نص على:

" 1- دعوة الدول الأعضاء إلى تقديم الدعم لجمهورية الصومال في كافة المجالات الصحية، وذلك بالتنسيق مع وزارة الصحة العامة بجمهورية الصومال الفيدرالية.

2- الطلب من وزارة الصحة بجمهورية الصومال موافاة الأمانة الفنية لمجلس وزراء الصحة العرب، بتقرير مفصل حول احتياجاتها الصحية العاجلة، للعمل على توفيرها في أقرب وقت ممكن.

3- تقديم دعم مالي قدره مائة ألف دولار أمريكي خصما من حساب الصندوق العربي للتنمية الصحية، دعماً للقطاع الصحي في جمهورية الصومال."

- وفيما يتعلق بتنفيذ الفقرة (10) من القرار، وجهت الأمانة العامة المذكرة رقم (5/897) بتاريخ 2019/2/13 إلى المندوبية الدائمة لدولة الكويت، بشأن موافاتها بما تم تنفيذه من هذا القرار، ودعوتهم لعقد اجتماع تنسيقي بمقر الأمانة العامة يضم كلاً من الجهات المعنية بدولة الكويت وممثلي الأمانة العامة والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، وذلك خلال النصف الثاني من شهر مارس/ آذار أو النصف الأول من شهر ابريل/ نيسان 2019.
- وفي هذا الإطار، تلقت الأمانة العامة من المندوبية الدائمة لدولة الكويت المذكرة رقم (2019/219) بتاريخ 2019/4/23، تفيد فيها بما يلي:
  - تم إنشاء لجنة تنفيذية معنية لمتابعة وإعداد وتنفيذ الخطوات التنفيذية للمؤتمر والتواصل مع المنظمات ذات الصلة.
  - تحديد موعد أوّلي لعقد أعمال المؤتمر خلال شهر أكتوبر 2019.
  - قيام وفد من جمهورية الصومال الفيدرالية بزيارة دولة الكويت في شهر مارس الماضي، وعقد اجتماع مع اللجنة العليا المكلفة بالتحضير والإعداد للمؤتمر، وتم الاتفاق على وضع أرضية مشتركة بين اللجنتين وتحديد المسارات والأطر المناسبة للتحضير.
- وجهت الأمانة العامة المذكرتين رقم (5/5836) بتاريخ 2019/11/3، ورقم (8/7/5/311/21) بتاريخ 2021/4/27 إلى المندوبية الدائمة لدولة الكويت، بشأن موافاتها بالمستجدات حول الخطوات التي تم اتخاذها لتنفيذ ما جاء بالقرار، والتنسيق مع الأمانة العامة لمتابعة الاعداد لهذا المؤتمر، ولم تتلق الأمانة العامة أي رد في هذا الشأن حتى تاريخ إعداد الوثيقة (2022/1/23).

- تنفيذاً للفقرة (11) من القرار، وجهت الأمانة العامة المذكرة رقم (5/1643) بتاريخ 2019/3/17 إلى المندوبيات الدائمة للدول الأعضاء، بشأن عقد اجتماع اللجنة مفتوحة العضوية المشكلة من ترويكا مجلسي وزراء الشؤون الاجتماعية والصحة العرب ورئاستي المكتبين التنفيذيين للمجلسين، والأمانة العامة للجامعة، لإعداد تصور حول تقديم الدعم الاجتماعي والصحي لجمهورية الصومال، ونظراً لعدم اكتمال النصاب القانوني، وجهت الأمانة العامة المذكرة رقم (5/2081) بتاريخ 2019/4/9 إلى المندوبيات الدائمة للدول الأعضاء، بشأن تأجيل موعد انعقاد الاجتماع إلى وقت لاحق، ونظراً للظروف الراهنة التي تمر بها الدول الأعضاء لمواجهة تداعيات جائحة "كوفيد -19"، واتخاذها عدد من الإجراءات الاحترازية لمواجهة الفيروس، فقد تعذّر عقد أعمال اجتماع اللجنة المشار إليه، وسوف تقوم الأمانة العامة باتخاذ الإجراءات اللوجستية لتحديد موعد آخر لعقد الاجتماع.
- وفي هذا الإطار، أصدر مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب القرار رقم (903) د.ع (39) بتاريخ 2019/12/17، التي تضمنت فقرته الأولى الموافقة على مساهمة مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب بإجمالي مبلغ 178500$ (فقط مائة وثمانية وسبعون ألف وخمسمائة دولار أمريكي لا غير)، وذلك لدعم منكوبي الفيضانات في جمهورية الصومال الفيدرالية، وعلى أن يتم التنسيق مع الجهات الصومالية للاستفادة بهذا المبلغ، وذلك في اجتماع اللجنة المشار إليه وقت انعقاده.

❖ **القرار رقم (59) بشأن الإطار الاستراتيجي العربي للقضاء على الفقر متعدد الأبعاد 2020 – 2030:**

- تنفيذاً لهذا القرار، وجهت الأمانة العامة المذكرة رقم (3/288) بتاريخ 2019/2/12 إلى المندوبيات الدائمة للدول الأعضاء، مرفق بها نص القرار لإرساله إلى وزارات الشؤون الاجتماعية أو من في حكمها، لاتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ متطلبات القرار.
- نظمت الأمانة العامة ورشة العمل الخامسة حول "الفقر متعدد الأبعاد"، خلال الفترة 16-2019/4/18 في المملكة الأردنية الهاشمية، بالتنسيق والتعاون مع وزارة التنمية الاجتماعية الأردنية واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا)، وقد تمحورت ورشة العمل هذه حول المؤشرات ذات الصلة بتنفيذ الإطار على المستويات الإقليمي والدولي والوطني.
- نظمت الأمانة العامة فعالية "إطلاق الإطار الاستراتيجي للقضاء على الفقر متعدد الأبعاد 2020 – 2030" على المستوى الإقليمي، على هامش أعمال ورشة تدريبية حول التقييم والمتابعة المرقمنين لجهود التنمية الاجتماعية، والتي نظمتها الأمانة العامة بالتعاون والتنسيق مع وزارة التضامن الاجتماعي بجمهورية مصر العربية، يومي 16-2019/9/17 في مدينة القاهرة.
- كما نظمت الأمانة العامة تحت الرعاية الكريمة لفخامة الرئيس عبد الفتاح السيسي رئيس جمهورية مصر العربية، فعالية إطلاق الإطار الاستراتيجي المشار إليه على المستوى الدولي، خلال أعمال الشقّ رفيع المستوى للجمعية العامة للأمم المتحدة بنيويورك بتاريخ 2019/9/23.
- في هذا الإطار، ونظراً للظروف الراهنة التي تمر بها الدول العربية لمواجهة تداعيات جائحة "كوفيد -19"، عقد مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب دورة استثنائية بتاريخ 2020/6/28، وأصدر بياناً في هذا الشأن نصت فقرته الرابعة على "حث الدول الأعضاء على تنفيذ الإطار العربي الاستراتيجي للقضاء على الفقر متعدد الأبعاد، الذي أقرته القمة العربية التنموية الرابعة (بيروت: يناير / كانون الثاني 2019)، بما يستجيب للآثار التي خلفتها جائحة كوفيد -19، على نسب الفقر بمختلف أبعاده".

- تنفيذاً للفقرة الرابعة من البيان، وجهت الأمانة العامة المذكرة رقم (5/2627/20) بتاريخ 2020/7/6، إلى المندوبيات الدائمة للدول الأعضاء، بشأن موافاتها بالإجراءات المتخذة حول تنفيذ الإطار العربي الاستراتيجي للقضاء على الفقر متعدد الأبعاد، وبما يستجيب للآثار التي خلفتها جائحة "كوفيد –19"، على نسب الفقر بمختلف أبعاده.
- بناءً على ما تقدم، تلقت الأمانة العامة مذكرة بتاريخ 2020/7/20 من المندوبية الدائمة لدولة قطر، مرفق بها تقرير وزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية. وقد أشار التقرير إلى أن دولة قطر تعتبر من الدول مرتفعة الدخل، ومن أفضل دول العالم من ناحية دليل التنمية البشرية، ولا يوجد دلائل على وجود أي نسب للفقر متعدد الأبعاد في دولة قطر، مشيرة أيضاً إلى أنها ليست من الدول التي استهدفها الإطار العربي الاستراتيجي للقضاء على الفقر متعدد الأبعاد.
- وفي هذا الإطار، وتنفيذاً للفقرة (2) من القرار رقم (59) المشار إليه، تلقت الأمانة العامة طلباً من وزارة التنمية الاجتماعية بدولة فلسطين، بإعداد تصور حول إعداد استراتيجية وطنية للقضاء على الفقر متعدد الأبعاد في دولة فلسطين، وإعداد البرامج التدريبية للكوادر الفلسطينية العاملة في هذا المجال.
- وانطلاقاً من اهتمام الأمانة العامة بدعم طلب دولة فلسطين الخاص بإعداد الاستراتيجية الوطنية المشار إليها، بما يسهم في تعزيز جهود دولة فلسطين لتنفيذ الإطار الاستراتيجي العربي للقضاء على الفقر متعدد الأبعاد في الدول العربية، قامت الأمانة العامة بالتواصل مع لجنة الاسكوا بوصفها أحد الشركاء في إعداد الإطار الاستراتيجي، والمركز العربي لدراسات السياسات الاجتماعية والقضاء على الفقر في الدول العربية.
- بناءً على ما تقدم، نظمت الأمانة العامة اجتماعاً فنياً حول إعداد استراتيجية وطنية للقضاء على الفقر متعدد الأبعاد لدولة فلسطين، خلال الفترة 25-2021/9/26 في المملكة الأردنية الهاشمية، بمشاركة وفد رفيع المستوى من دولة فلسطين برئاسة معالي الدكتور أحمد مجدلاني – وزير التنمية الاجتماعية، وبحضور معالي الأستاذ أيمن المفلح – وزير التنمية الاجتماعية بالمملكة الأردنية الهاشمية، بوصفه رئاسة المكتب التنفيذي لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، وجاري عقد اجتماعات فنية أخرى في هذا الشأن.

❖ **القرار رقم (60) بشأن منهاج العمل للأسرة في المنطقة العربية في إطار تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030:**

- تنفيذاً لهذا القرار، وجهت الأمانة العامة المذكرة رقم (3/288) بتاريخ 2019/2/12 إلى المندوبيات الدائمة للدول الأعضاء، مرفق بها نص القرار لإرساله إلى وزارات الشؤون الاجتماعية أو من في حكمها، لاتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ متطلبات القرار.
- قامت الأمانة العامة بالتنسيق مع صندوق الأمم المتحدة للسكان لتعيين خبير من قبل الأمانة العامة، لوضع استراتيجية وخطة عمل تنفيذية لوثيقة منهاج العمل للأسرة في المنطقة العربية في إطار تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030، على أن تتضمن مؤشرات الرصد والمتابعة المرحلية لتنفيذ أهداف الاستراتيجية، تمهيداً لتعميمها على الدول الأعضاء لإبداء ملاحظاتهم عليها.
- قامت الأمانة العامة بتاريخ 2019/8/5 بتكليف الدكتور/ ايلي ميخايل – خبير في قضايا الأسرة، الذي قام بإعداد الاستراتيجية وخطة العمل التنفيذية لوثيقة "منهاج العمل للأسرة في المنطقة العربية".
- وجهت الأمانة العامة المذكرة رقم (3/1847) بتاريخ 2019/10/13، مرفق بها مشروع الاستراتيجية وخطة العمل التنفيذية لوثيقة "منهاج العمل للأسرة في المنطقة العربية في إطار تنفيذ أهداف التنمية

المستدامة 2030"، إلى المندوبيات الدائمة للدول الأعضاء لإبداء الملاحظات عليها، تمهيداً لعرضها على لجنة الأسرة العربية للموافقة عليها.

- وفي هذا الإطار، تلقت الأمانة العامة ردوداً في هذا الشأن من كل من: المملكة الأردنية الهاشمية – مملكة البحرين – الجمهورية التونسية – الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية – المملكة العربية السعودية – جمهورية العراق– دولة قطر– الجمهورية اللبنانية – جمهورية مصر العربية – المملكة المغربية.
- وجهت الأمانة العامة المذكرة رقم (3/103/20) بتاريخ 2020/1/16 للمندوبيات الدائمة للدول الأعضاء، مرفق بها النسخة النهائية من مشروع الإستراتيجية وخطة العمل التنفيذية لوثيق "منهاج العمل للأسرة في المنطقة العربية في إطار تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030"، بعد الأخذ بكافة الملاحظات الواردة من الدول الأعضاء في هذا الشأن.
- تلقت الأمانة العامة ردوداً إضافية من الدول الأعضاء على النحو التالي:
  - مذكرة المندوبية الدائمة للجمهورية اللبنانية بتاريخ 2020/1/16، التي تضمنت ملاحظات وزارة الشؤون الاجتماعية حول مشروع الاستراتيجية.
  - مذكرة المندوبية الدائمة لمملكة البحرين بتاريخ 2020/1/30، التي تضمنت ملاحظات ومرئيات مملكة البحرين حول مشروع الاستراتيجية.
  - مذكرة الوفد الدائم للمملكة العربية السعودية بتاريخ 2020/2/23، التي تضمنت عدم وجود ملاحظات لديها على مشروع الاستراتيجية.
  - رسالة وزارة التضامن الاجتماعي بجمهورية مصر العربية بتاريخ 2020/3/5، والتي تضمنت عدم وجود ملاحظات لديها على مشروع الاستراتيجية.
- وجهت الأمانة العامة المذكرة رقم (3/560/20) بتاريخ 2020/3/11، إلى المندوبيات الدائمة للدول الأعضاء، مرفق بها النسخة النهائية من مشروع الإستراتيجية وخطة العمل التنفيذية لوثيقة "منهاج العمل للأسرة في المنطقة العربية في إطار تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030"، بعد إدراج كافة الملاحظات عليها.
- بتاريخ 2020/4/29، قامت الأمانة العامة بتعميم النسخة المطبوعة من الإستراتيجية وخطة العمل التنفيذية لوثيقة "منهاج العمل للأسرة في المنطقة العربية في إطار تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030" بموجب المذكرة رقم (3/648/20) على الدول الأعضاء.
- وفي هذا الإطار، قامت الأمانة العامة بإدراج مشروع الاستراتيجية وخطة العمل في صيغتها النهائية ضمن جدول أعمال مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب في دورته العادية (40) لاعتمادها، وصدر عن المجلس القرار رقم (935) بتاريخ 2020/12/17، والذي نص على: اعتماد الاستراتيجية وخطة العمل التنفيذية لوثيقة منهاج العمل للأسرة في المنطقة العربية في إطار تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030 كوثيقة استرشادية للدول الأعضاء.

❖ **القرار رقم (61) بشأن المحفظة الوردية (Pink Tank): مبادرة إقليمية لصحة المرأة:**

- وجهت الأمانة العامة المذكرة رقم (5/535) بتاريخ 2019/1/31 إلى المندوبيات الدائمة للدول الأعضاء، مرفق بها نص القرار لإرساله إلى وزارات الصحة في الدول العربية، لاتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ متطلبات القرار.
- في ضوء تنفيذ هذا القرار، قامت الأمانة العامة بالخطوات التالية لتفعيل المبادرة، وذلك في إطار

التوصيات الصادرة عن لجنة المرأة العربية في دوراتها (38) و (39) و (40) و (41)، وذلك على النحو التالي:

- تم تخصيص يوم عربي للتوعية بمرض سرطان الثدي خلال الأول من شهر أكتوبر من كل عام.
- تم عرض مبادرة "المحفظة الوردية" على الدورة (51) لمجلس وزراء الصحة العرب والتي عقدت بتاريخ 28 فبراير 2019.

- كما تم عرض الموضوع على مجلس وزراء الصحة العرب في دورته العادية (51)، التي عقدت بتاريخ 2019/2/29، وأصدر القرار رقم (23) الذي نصت فقرته الثانية على "تخصيص مبلغ مالي قدره 30,000 دولار أمريكي خصماً من حساب الصندوق العربي للتنمية الصحية، لتنظيم أنشطة مشتركة في إطار تفعيل هذه المبادرة بالتعاون مع إدارة المرأة والأسرة والطفولة لدى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية".
- وفي هذا الإطار، قامت الأمانة العامة بما يلي:
  - تخصيص يوم عربي للتوعية بمرض سرطان الثدي على أن يكون خلال شهر أكتوبر / تشرين الأول من كل عام.
  - التنسيق مع صندوق الأمم المتحدة للسكان بشأن رصد مبلغ 10000$، للمشاركة في تنفيذ المبادرة.
- تم عقد اجتماع تنسيقي مع صندوق الأمم المتحدة للسكان، بتاريخ 2019/6/24 بمقر الأمانة العامة، للتنسيق بشأن مقترحات تفعيل المبادرة.
- قامت الأمانة العامة بإرسال مسودة من الورقة المفاهيمية التي أعدتها وعدد من المقترحات حول المبادرة لصندوق الأمم المتحدة للسكان، تمهيداً لإطلاق المبادرة من مقر جامعة الدول العربية بتاريخ 2019/10/29.
- بتاريخ 2019/10/21 وتحت رعاية معالي الأمين العام للجامعة، قامت الأمانة العامة بالتعاون والتنسيق مع صندوق الأمم المتحدة للسكان للدول العربية بالقاهرة، بإطلاق مبادرة المحفظة الوردية (Pink Tank) تحت شعار "حياتك غالية" بمقر الأمانة العامة.
- وفي إطار تفعيل هذه المبادرة، تقوم الامانة العامة وبالتعاون مع وزارة الصحة والسكان بجمهورية مصر العربية بتنظيم "حملة للفحص المبكر عن سرطان الثدي" لفائدة السيدات الموظفات بالأمانة العامة سنوياً. وقد نظمت حملة الفحص خلال شهر أكتوبر/ تشرين أول في الأعوام (2019) و(2020) و(2021).
- تم إعداد كتيب "المحفظة الوردية: المبادرة الإقليمية لصحة المرأة في المنطقة العربية" بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان، وهو الكتيب الأول من نوعه إقليمياً في هذا المكان وتم إطلاقه بتاريخ 2021/11/25.
- تنظم الأمانة العامة فعالية سنوية تحت عنوان "المحفظة الوردية"، وذلك بهدف تفعيل هذه المبادرة بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان، وعقدت آخر فعالية بتاريخ 2021/11/25.
- تعمل الأمانة العامة حالياً على توسيع نطاق المبادرة لتشمل سرطان عنق الرحم، وذلك بناء على طلب عدد من الدول الأعضاء.

❖ **القرار رقم (62) بشأن الاستراتيجية العربية لحماية الأطفال في وضع اللجوء/النزوح في الدول العربية:**

- وجهت الأمانة العامة المذكرة رقم (3/288) بتاريخ 2019/2/12 إلى المندوبيات الدائمة للدول الأعضاء، مرفق بها نص القرار لإرساله إلى وزارات الشؤون الاجتماعية أو من في حكمها، لاتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ متطلبات القرار.
- تقوم الأمانة العامة بمتابعة تنفيذ الاستراتيجية بالتنسيق مع الدول الأعضاء والمنظمات الدولية المعنية.
- جاري التنسيق مع منظمات الأمم المتحدة ذات الصلة للتعاون حول تنفيذ الاستراتيجية.
- تنفيذاً لخطة العمل الإقليمية لتنفيذ الاستراتيجية العربية لحماية الأطفال في وضع اللجوء/ النزوح في المنطقة العربية، نظمت الأمانة العامة بالتعاون مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، اجتماع الخبراء الإقليمي حول "متابعة تنفيذ الاستراتيجية العربية لحماية الطفل في سياق اللجوء في المنطقة العربية – توفير الحماية والرعاية الأسرية/ التعليمية للأطفال اللاجئين"، عبر تقنية "فيديو كونفرانس" يومي 9-2020/12/10.
  - شارك في الاجتماع ممثلو الآليات المعنية بالطفولة في الدول الأعضاء، والمنظمات الدولية والإقليمية العاملة في مجال حماية وتعزيز حقوق الأطفال، ومكتب الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والنزاع المسلح بالأمم المتحدة.
  - بحث الاجتماع قضايا الحماية المتعلقة بالأطفال، وركز بشكل خاص على قضايا الأسرة والتعليم والصحة الذهنية والدعم النفسي الاجتماعي، وصدر عن الاجتماع عدد من التوصيات التي تضمنت حث الدول على تعزيز حماية الأطفال وتوفير خدمات صحية جيدة وعادلة وخدمات التعليم.

❖ **القرار رقم (63) بشأن عمل الأطفال في المنطقة العربية:**

- وجهت الأمانة العامة المذكرة رقم (3/288) بتاريخ 2019/2/12 إلى المندوبيات الدائمة للدول الأعضاء، مرفق بها نص القرار لإرساله إلى وزارات الشؤون الاجتماعية أو من في حكمها، لاتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ متطلبات القرار.
- نظمت الأمانة العامة بالتنسيق مع كل من: منظمة العمل الدولية، منظمة العمل العربية، المجلس العربي للطفولة والتنمية، منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، فعالية لإطلاق دراسة عمل الأطفال في المنطقة العربية، بمقر الأمانة العامة بتاريخ 2019/3/7. كما تقوم الأمانة العامة بالتنسيق مع هذه الجهات لمتابعة تنفيذ التوصيات الصادرة عن دراسة عمل الأطفال في المنطقة العربية، وبالتنسيق مع الدول الأعضاء.
- وفي هذا الإطار أصدرت الدورة (24) للجنة الطفولة العربية، التي عقدت بتاريخ 2020/9/15، توصية في هذا الشأن نصت على:

" أ – تكليف الأمانة العامة بمتابعة تنفيذ التوصيات الصادرة عن دراسة عمل الأطفال في المنطقة العربية بالتعاون والتنسيق مع الدول الأعضاء والمنظمات الدولية والإقليمية المعنية.

ب– عقد ندوة من خلال المنصة الرقمية لبحث أثر جائحة "كوفيد – 19" على ظاهرة عمل الأطفال، بهدف وضع خطة تحرك مستقبلية لحماية الأطفال من هذه الظاهرة بالتعاون مع المنظمات الإقليمية والدولية."

- أعدت الأمانة العامة بالشراكة مع منظمة العمل العربية والمجلس العربي للطفولة والتنمية بياناً مشتركاً بتاريخ 2021/6/12، بمناسبة اليوم العالمي لمكافحة عمل الأطفال والذي يصادف 12 من يونيو/ حزيران من كل عام، أكدت من خلاله الجهات الشريكة على أن قضية عمل الأطفال كانت ولا تزال تتبوأ أولوية على أجندة أعمالها باعتبارها قضية تمثل انتهاكاً صارخاً لحقوق الأطفال، وسبباً رئيسياً في إعاقة تعليمهم ونموهم نفسياً وجسدياً وعقلياً، وأضاف البيان أن الظاهرة قد شهدت تزايد في ظل جائحة كورونا (كوفيد – 19) الأمر الذي زاد من مخاطر إجبار الأطفال والفئات الهشة على العمل، بل والوصول إلى أسوأ أشكال عمل الأطفال من خلال الزجّ بهم في النزاعات المسلحة وعصابات الاتجار بالبشر. كما أكد البيان التزام الجهات الشريكة ببذل المزيد من أجل العمل لوقف أسوأ أشكال عمل الأطفال قبل عام 2025 بما يتوافق مع أهداف التنمية المستدامة 2030، وما أقرته كل المواثيق والاتفاقيات الدولية لحماية الأجيال القادمة، والعمل معاً من أجل تمكين وتهيئة هذه الأجيال لمستقبل مختلف تتشكل ملامحه قريباً بعد انتهاء الجائحة.
- نظمت الأمانة العامة الندوة العربية حول "عمل الأطفال في الدول العربية في ظل جائحة كورونا"، بتاريخ 2021/8/4 عبر تقنية "فيديو كونفرانس"، وذلك تنفيذاً لنتائج وتوصيات دراسة "عمل الأطفال في الدول العربية" التي أعدتها الأمانة الفنية ومنظمة العمل الدولية والمنظمة العمل العربية والمجلس العربي للطفولة والتنمية ومنظمة الأغذية لزراعة الفاو عام 2019، وتماشياً مع توصيات لجنة الطفولة العربية في دورتها (24)، وقرار مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب في دورته (38)، والقمة العربية التنموية الاقتصادية والاجتماعية في دورتها الرابعة.
  - شارك في الندوة ممثلو الآليات المعنية بالطفولة في الدول الأعضاء، والمنظمات الإقليمية والدولية المعنية بقضايا الطفولة.
  - هدفت الندوة إلى الوقوف على التدابير الواجب اتخاذها حتى لا تصبح الأزمة ذريعة للدفع بمزيد من الأطفال إلى سوق العمل، بالإضافة إلى مناقشة كيفية الحفاظ على المكتسبات التشريعية والإجراءات الحمائية للحد من عمل الأطفال، فضلاً عن التركيز على تطوير منظومة الحماية الاجتماعية لتشمل الفئات الأكثر احتياجاً.

❖ **<u>القرار رقم (64) بشأن الارتقاء بالتعليم الفني والمهني في الوطن العربي:</u>**

- تنفيذاً لهذا القرار:
  - وجهت الأمانة العامة المذكرة رقم (5/4061) بتاريخ 2019/7/31، إلى المندوبيات الدائمة للدول الأعضاء، بشأن موافاتها برؤيتهم حول تطوير منظومة التعليم الفني والمهني في الدول العربية، بالإضافة إلى تزويدها بجهودهم وإنجازاتهم في هذا الجانب.
  - تلقت الأمانة العامة رداً من بعض الدول الأعضاء مرفق بها رؤيتهم حول تطوير منظومة التعليم الفني والمهني في الدول العربية.
  - كما وجهت الأمانة العامة المذكرة رقم (5/4062) بتاريخ 2019/7/31، إلى المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (الالكسو) بشأن موافاتها برؤية المنظمة في تنفيذ متطلبات القرار، وجهودها في تنفيذ توصيات المؤتمر الأول للوزراء والقيادات المسؤولة عن التعليم الفني والمهني في الدول العربية والذي عُقد بالجمهورية الإسلامية الموريتانية يومي 25–

2017/3/26، ودعوة المنظمة للمشاركة في اجتماع تشاوري لوضع خطة تحرك لتنفيذ القرار يومي 24-2019/9/25 بمقر الأمانة العامة.

- تلقت الأمانة العامة المذكرة رقم (426) بتاريخ 2019/8/6 من المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، التي تضمنت جهودها فيما يخص التعليم الفني والمهني، وتأكيد المشاركة في الاجتماع التشاوري المشار إليه لوضع خطة تحرك تنفيذ القرار.
- كما وجهت الأمانة العامة المذكرة رقم (5/4062) بتاريخ 2019/7/31، إلى منظمات واتحادات العمل العربي المشترك المعنية في هذا الشأن، بشأن مشاركتهم بموضوعات التعليم الفني والمهني في الاجتماع التشاوري المشار إليه، لوضع خطة تحرك لتنفيذ القرار، والتعرف على تجارب كافة المؤسسات العربية التي عملت في هذا المجال أو المجالات ذات الصلة.

- تلقت الأمانة العامة ما يلي:
  - المذكرة رقم (225) بتاريخ 2019/11/12، من البنك الإسلامي للتنمية، بشأن موافاته بأي تقارير أو توصيات صادرة عن اجتماعات الخطة ومخرجاتها ليكون على إطلاع مستمر، وبحث إمكانية استمرارية مشاركته في دعم قطاع التعليم في الدول العربية الذي يدعمه البنك بالفعل.
  - المذكرة رقم (659) بتاريخ 2019/10/22، من المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة (أكساد)، مرفق بها ورقة عمل المركز حول خطة التطوير الشاملة.
  - المذكرة رقم (632) بتاريخ 2019/10/31، من منظمة العمل العربية، مرفق بها رؤية المنظمة لخطة التطوير الشاملة وفق الاستراتيجية العربية للتدريب والتعليم التقني والمهني، الصادرة عن المنظمة والمُقرّة من قبل مؤتمر العمل العربي في دورته السابعة والثلاثين.
  - المذكرة رقم (1599) بتاريخ 2019/12/12، من اتحاد الزراعيين العرب، مرفق بها ورقة عمل الاتحاد حول خطة التطوير الشاملة، واستعداده للمساهمة في أي جهد في هذا المجال.
- كما وجهت الأمانة العامة المذكرة رقم (5/4062) بتاريخ 2019/7/31، إلى مكتب اليونيسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية، بشأن دعوته للمشاركة في الاجتماع التشاوري لوضع خطة تحرك لتنفيذ القرار.
- تلقت الأمانة العامة المذكرة رقم (343) بتاريخ 2109/8/7، من منظمة الأمم المتحدة (المكتب الإقليمي للتربية- بيروت)، التي تضمنت بعض جهودها في مجال التعليم الفني والمهني في الدول، وتأكيد المشاركة في الاجتماع التشاوري لوضع خطة تحرك تنفيذ القرار.
- نظمت الأمانة العامة الاجتماع التشاوري الأول لمنظمات العمل العربية المتخصصة ومنظمات الأمم المتحدة ذات الصلة، يومي 24-2019/9/25 بمقر الأمانة العامة، وذلك لوضع خطة تحرك مشتركة لتنفيذ قرار القمة.
  - شارك في الاجتماع عدد من مؤسسات العمل العربي المشترك، المعنية بموضوع التعليم الفني والمهني، بالإضافة إلى منظمة (اليونيسكو).
  - صدر عن الاجتماع عدد من التوصيات الهامة التي تضمنت: تشكيل فريق خبراء من الأمانة العامة والالكسو واليونيسكو والأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري لوضع إطار الخطة، تعميم استبيان على الدول الأعضاء للتعرف على واقع منظومات التعليم الفني والمهني في الدول الأعضاء، عقد اجتماع للخبراء من الدول العربية لوضع إطار خطة

تطـوير شـاملة للتعلـيم الفنـي والمهنـي، عقـد منتـدى للنقـاش المجتمعـي حـول خطـة التطـوير وإشـراك كافـة المعنيـين بمنظومـة التعلـيم الفنـي والمهنـي، عقـد اجتمـاع وزاري لمناقشـة واعتمـاد الخطة قبل عرضها على القمة.

- وجهت الأمانـة العامـة المـذكرة رقـم (5/5600) بتـاريخ 2019/10/21، إلـى المنـدوبيات الدائمـة للـدول الأعضاء، بشأن الإحاطة علماً بما تم الاتفاق عليه من خطوات لتنفيذ القرار في الاجتماع التشاوري الذي عقد يومي 24-2019/9/25، من ضمنها تعميم استبيان للوزرات والجهات المعنية بالتعليم الفني والمهني في الدول العربية، والاستعانة بتلك البيانات في وضع إطار خطة التطوير الشاملة لمنظومة التعليم الفني والمهني.
- كما وجهت الأمانـة العامـة المـذكرة رقـم (5/563) بتـاريخ 2020/1/30 إلـى المنـدوبيات الدائمـة للـدول الأعضاء، بشأن استعجال ملء الاستبيان وتحديد نقاط اتصال، حتى يتسنى الإعداد لاجتماع الخبراء من الدول العربية.
- تلقت الأمانة العامة ردوداً من بعض الدول الأعضاء مرفق بها الاستبيان ونقاط الاتصال.
- عقد فريق الخبراء اجتماعين، الاجتماع الأول يومي 12-2020/2/13، بشأن إعداد مسودة خطة تطوير التعليم الفني والمهني في الدول العربية، والاجتماع الثاني بتاريخ 2020/5/31، لتحديث مسودة خطة تطوير التعليم الفني والمهني في الدول العربية في ظل جائحة "كوفيد – 19"، لتتماشي مع الأوضاع التي يمر بها العالم خلال فترة الجائحة.
- وجهت الأمانـة العامـة المـذكرة رقـم (5/3668) بتـاريخ 2020/9/22، إلـى المنـدوبيات الدائمـة للـدول الأعضـاء، مرفق بها مسودة خطة تطوير التعليم الفني والمهني في الدول العربية، التي أعدها فريق الخبراء، وطلبت الأمانة العامة من الدول الأعضاء موافاتها بملاحظاتها ومرئياتها حول مسودة خطة تطوير التعليم، لمناقشته في اجتماع خبراء التعليم الفني والمهني في الدول العربية الذي عقد لاحقاً بتاريخ 2020/10/26.
- نظمت الأمانة العامة اجتماع خبراء التعليم الفني والمهني في الدول العربية، بتاريخ 2020/10/26 عبر تقنية "فيديو كونفرانس".
  - شارك في الاجتماع عدد من الدول الأعضاء، بالإضافة إلى منظمات العمل العربي المشترك ذات الصلة، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم – مكتب بيروت.
  - ناقش الاجتماع مسودة خطة تطوير التعليم الفني والمهني في الدول العربية.
- عقدت الأمانة العامة اجتماعاً تشاورياً لفريق الخبراء، بتاريخ 2021/5/31 عبر تقنية "فيديو كونفرانس" لمناقشة مسودة خطة التطوير الشاملة لمنظومة التعليم الفني والمهني في الدول العربية، ومناقشة شكل وموضوع محاور مخطط التنفيذ، ووضع آليات لتنفيذ الخطة، كما تم إدخال ملاحظات الدول الأعضاء على مشروع الخطة.
- وجهت الأمانة العامة المذكرة رقم (8/7/5/469/21) بتاريخ 2021/6/27 إلى المندوبيات الدائمة للدول الأعضاء، والمذكرة رقم (8/7/5/237/21) بتاريخ 2021/6/27 إلى منظمات واتحادات العمل العربي المشترك ذات الصلة، والمذكرة رقم (8/7/5/268/21) بتاريخ 2021/7/12، إلى مكتب اليونيسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية، بشأن دعوتهم للمشاركة في الاجتماع الثاني لخبراء التعليم الفني والمهني في الدول العربية ومؤسسات العمل العربي المشترك عبر تقنية "فيديو كونفرانس" بتاريخ 2021/8/10،

لمناقشة مسودة خطة تطوير التعليم الفني والمهني وآليات تنفيذها بعد إدخال ملاحظات ممثلي الدول الأعضاء ومؤسسات العمل العربي المشترك، ومخطط تنفيذ الخطة المدرج فيه بعض المبادرات والجهة المنفذة، وأرفقت الأمانة العامة بمذكراتها المشار إليها النموذج الذي أعده فريق الخبراء لقيام كل دولة بملء هذا المخطط حسب رؤيتها ومؤامتها مع احتياجاتها الفعلية. غير أنه وحرصاً من الأمانة العامة على مشاركة أغلب الدول الأعضاء ومنظمات العمل العربي المشترك في هذا الاجتماع لمناقشة الخطة وآليات تنفيذها قبل عرضها على الاجتماع الوزاري، فقد تم تأجيله نظراً لتعذّر مشاركة بعض الدول والمنظمات العربية المعنية.

- تلقت الأمانة العامة في هذا الشأن مذكرات من عدد من الدول الأعضاء والمنظمات العربية المتخصصة في هذا الشأن، وذلك على النحو التالي:
  - المذكرة رقم (2495) بتاريخ 2021/8/2 من المندوبية الدائمة للمملكة المغربية، تفيد فيها بأن أغلب المشاريع الواردة في مسودة خطة تطوير التعليم الفني والمهني تندرج ضمن حافظة مشاريع قطاع التكوين المهني التي تم إعدادها لوضع وتفعيل القانون المتعلق بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي.
  - المذكرة رقم (555) بتاريخ 2021/8/8 من المندوبية الدائمة للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، تتضمن ملاحظات ومقترحات وزارة التكوين والتعليم المعنيين حول مشروع خطة تطوير التعليم الفني والمهني.
  - المذكرة رقم (3975) بتاريخ 2021/8/11 من المندوبية الدائمة لجمهورية العراق، مرفق بها مخطط آليات خطة التطوير الشاملة، والتي تم ملاءمتها حسب رؤية وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وفق احتياجات الوزارة الفعلية.
  - المذكرة رقم (1511) بتاريخ 2021/8/25 من المندوبية الدائمة لدولة ليبيا، مرفق بها خطة تطوير التعليم التقني والفني بعد تعبئة النماذج المخصصة.
  - المذكرة رقم (2647) بتاريخ 2021/9/21 من المندوبية الدائمة لجمهورية مصر العربية، مرفق بها ملامح الخطة الاستراتيجية لتطوير التعليم الفني والتدريب المهني في جمهورية مصر العربية.
  - المذكرة رقم (611) بتاريخ 2021/9/23 من المندوبية الدائمة للجمهورية التونسية، تفيد فيها بأنها ليس لديها أي ملاحظات حول مشروع خطة تطوير التعليم الشاملة للتعليم الفني والمهني في الدول العربية.
  - المذكرة رقم (1476) بتاريخ 2021/7/27 من المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة– أكساد، تفيد فيها أنه يمكن للمجلس الإسهام في تنظيم مسابقات وتحكيمها ولاسيما المتعلق منها بالتعليم الفني الزراعي وكذلك مجالات التعليم الفني المتعلق بالمياه، كما يمكن أن يشارك المركز في تحدي المفاهيم التي يمكن تضمينها في مناهج مراحل التعليم الأساسي والتي تساهم في بناء الاتجاهات الإيجابية لدي المتعلمين بشأن التعليم الفني والمهني.

- تلقت الأمانة العامة من المنظمة العربية للسياحة خطة البرامج التدريبية (سبتمبر 2021 – يناير 2022).
- وبناءً على ما تقدم، وجهت الأمانة العامة المذكرة رقم (8/7/5/986/21) بتاريخ 2021/12/14، إلى المندوبيات الدائمة للدول الأعضاء، والمذكرة رقم (8/7/5/543/21) بتاريخ 2021/12/28، إلى منظمات واتحادات العمل العربي المشترك ذات الصلة، والمذكرة رقم (8/7/5/12/22) بتاريخ 2022/1/9، إلى مكتب اليونيسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية، بشأن دعوتهم للمشاركة في اجتماع خبراء التعليم الفني والمهني في الدول العربية ومؤسسات العمل العربي المشترك الذي عُقد يومي 24–2022/1/25 بمقر الأمانة العامة، لمناقشة مسودة الخطة النهائية وآليات تنفيذها لعرضها على الوزراء المعنيين بالتعليم الفني والمهني لاعتمادها في صيغتها النهائية ومن ثم رفعها إلي القمة العربية.
- نظمت الأمانة العامة الاجتماع الثاني لخبراء التعليم الفني والمهني من الدول العربية ومؤسسات العمل العربي المشترك بمقر الأمانة العامة يومي 24–2022/1/25، وتم مناقشة المسودة النهائية للخطة وإدخال التعديلات والملاحظات عليها خلال الاجتماع، وتم الاتفاق على تعميم محاور وآليات تنفيذ الخطة على الدول العربية التي لم تواف الأمانة العامة بآليات التنفيذ المُقترحة في دولها، وذلك للانتهاء من الخطة وآليات تنفيذها وفق قرار القمة، ومن ثم عرضها على الوزراء المسؤولين عن التعليم الفني والمهني في الدول العربية لاعتمادها في صيغتها النهائية، تمهيداً لعرضها على القادة العرب خلال أعمال الدورة الخامسة للقمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية المقرر انعقادها العام القادم 2023.

❖ **القرار رقم (65) بشأن برنامج إدماج النساء والفتيات في مسيرة التنمية بالمجتمعات المحلية:**

وجهت الأمانة العامة مراسلات بتاريخ 2019/5/13، وبتاريخ 2019/5/22، إلى منظمة المرأة العربية، بشأن موافاتها بالخطوات المطلوب اتخاذها أو التنسيق بشأنها مع المنظمة، في إطار تنفيذ البرنامج، ولم تتلق الأمانة العامة أي رد حتى تاريخ إعداد هذه الوثيقة.

❖ **القرار رقم (66) بشأن الدورة الرابعة عشرة للألعاب الرياضية العربية عام 2021:**

- تم عرض الموضوع على أعمال الدورة (42) لمجلس وزراء الشباب والرياضة العرب، الذي عقد بتاريخ 2019/4/23، وأصدر القرار رقم (910) ونص على "الإحاطة علماً بقرار القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية في دورتها العادية الرابعة رقم (66) بتاريخ 2019/1/20".
- كما أصدر مجلس وزراء الشباب والرياضة العرب قراره رقم (986) بدورته العادية (44) بتاريخ 2021/5/27 بشأن (دورة الألعاب الرياضية العربية الكبرى) والذي نص على:

" 1- الموافقة على طلب وزارة الشباب والرياضة بالجمهورية العراقية بتأجيل دورة الألعاب الرياضة العربية الكبرى إلى عام 2023 بدلاً من 2021 وتسمي الدورة الرابعة عشر للألعاب الرياضة العربية.

2- الالتزام بما ورد بقرارات مجلس وزراء الشباب والرياضة العرب بالموافقة على احتفاظ الجمهورية اللبنانية بحقها في تنظيم الدورة عام 2027 وتسمي الدورة الخامسة عشر للألعاب الرياضية العربية.

3- الطلب من اتحاد اللجان الأولمبية الوطنية العربية البحث عن بديل لتنظيم أي من الدورتين المشار إليهما في حال تعذر إقامتهم من قبل الدول المنظمة للدورة الرياضية العربية الكبرى، والعرض على المجلس في دورة قادمة.

4- الطلب من اتحاد اللجان الأولمبية الوطنية العربية تعميم الدورة السادسة عشرة للألعاب الرياضية العربية والمقرر إقامتها عام 2021 على اللجان الأولمبية الوطنية التي ترغب في استضافتها."

❖ **القرار رقم (67) بشأن تقرير الأمانة العامة حول جهود منظومة جامعة الدول العربية في إطار تنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030:**

في إطار متابعة تنفيذ هذا القرار، قام القطاع الاجتماعي بالتنسيق مع القطاع الاقتصادي بإعداد تقرير حول جهود الأمانة العامة من خلال المجالس الوزارية المتخصصة وبالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة وكافة الشركاء، في إطار تنفيذ الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية لخطة التنمية المستدامة، كما قام أيضاً القطاع الاجتماعي بتجميع جهود منظمات العمل العربي المشترك ذات الصلة في تقرير موحد يعبر عن جهود منظومة جامعة الدول العربية في هذا المجال الهام وتم إرساله إلى بعثة جامعة الدول العربية في نيويورك خلال شهر مارس 2019، وقامت البعثة بدورها بإرساله إلى الأمم المتحدة وعرضه على منتدى التنمية المستدامة الذي عقد في شهر يوليو 2019 في نيويورك، وقامت الأمانة العامة بإعداد تقرير محدث تم عرضه على منتدى الأمم المتحدة السياسي رفيع المستوى الذي عقد على مستوى قادة العالم يومي 24-2019/9/25 في نيويورك.

❖ **القرار رقم (68) بشأن المنتديات (القطاع الخاص العربي - الشباب العربي – المجتمع المدني):**

- وجهت الأمانة العامة المذكرة رقم (3/17) بتاريخ 2019/1/3 إلى المندوبيات الدائمة للدول الأعضاء، مرفق بها توصيات منتدى المجتمع المدني، التي تم رفعها إلى القادة العرب خلال القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية في دورتها الرابعة والتي انعقدت بتاريخ 2019/1/20 بالجمهورية اللبنانية.
- تم عرض البيان والرسائل الصادرين عن منتدى الشباب العربي على أعمال الدورة (42) لمجلس وزراء الشباب والرياضة العرب، الذي عقد بتاريخ 2019/4/23، وأصدر القرار رقم (912) الذي نصت فقرته الأولى على "الترحيب بنتائج منتدى الشباب العربي: رؤية الشباب العربي 2030 (القاهرة 12-2018/12/13)، الصادرة بقرار القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية في دورته العادية الرابعة رقم (68) بتاريخ 2019/1/20".

❖ **بيان صادر عن القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية بشأن أزمة النازحين واللاجئين:**

- قامت الأمانة العامة بترجمة البيان إلى اللغة الإنجليزية وإرساله إلى وكالات الأمم المتحدة المتخصصة رؤساء وأعضاء مجموعة العمل المعنية بالهجرة الدولية في المنطقة العربية. كما تم إرساله إلى المجالس الوزارية ذات الصلة، والمتمثلة في: مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، مجلس وزراء الصحة العرب، مجلس وزراء الشباب والرياضة العرب، مجلس وزراء الداخلية العرب، مجلس وزراء العدل العرب.
- يتم مناقشة قضية النزوح واللجوء وتأثيرها على الدول العربية المستضيفة، في الاجتماعات العادية والاستثنائية لعملية التشاور العربية الإقليمية حول الهجرة واللجوء (وآخرها الاجتماع السابع الذي عقد بتاريخ 2021/6/8)، حيث يتم التأكيد في الوثائق الصادرة عن هذه الاجتماعات على مضمون ما جاء في بيان قمة بيروت بشأن أزمة النازحين واللاجئين، وخاصة دعوة المجتمع الدولي إلى تقاسم الأعباء وتخفيف الضغوط على الدول المستضيفة لأعداد كبيرة من اللاجئين، وإيجاد حلول جذرية للأزمة، والتأكيد على دعم وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا).
- تمت الإشارة إلى إعلان بيروت في بيان عملية التشاور العربية الإقليمية حول الهجرة واللجوء الصادر بمناسبة اليوم العالمي للاجئين في 2019/6/20، والذي تم ترجمته إلى اللغة الإنجليزية وتعميمه على المندوبيات الدائمة للدول الأعضاء وبعثات الجامعة في الخارج ونشره وتوزيعه على الصحافة ووسائل الإعلام.

- يتم ترجمة الوثائق الصادرة عن اجتماعات عملية التشاور العربية الإقليمية حول الهجرة واللجوء، وإرسالها إلى الجهات الأممية المعنية، ونشرها على البوابة الإليكترونية لجامعة الدول العربية، كما يتم عرضها في المحافل الدولية التي تشارك فيها الجامعة العربية ودولها الأعضاء.
- تعمل الأمانة العامة بالتنسيق مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لمتابعة التقدم المحرز في تنفيذ الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين الذي تم اعتماده من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة في ديسمبر 2018، والذي يتفق في العديد من النقاط مع مضمون بيان قمة بيروت بشأن النازحين واللاجئين من حيث دعم المجتمعات المحلية المستضيفة للاجئين وتقاسم الأعباء والمسئوليات، ويتم ذلك بالتنسيق مع الدول الأعضاء وتقديم الدعم الفني اللازم لهم والتحضير للمنتدى العالمي للاجئين (الذي يعقد كل 4 سنوات) واجتماعات المسئولين رفيعي المستوى (التي تعقد مرة كل سنتين في فترة ما بين المنتديات).
- في هذا الإطار، شاركت الأمانة العامة في المنتدى العالمي الأول للاجئين، الذي عُقد على المستوى الوزاري يومي 17-2019/12/18 في قصر الأمم المتحدة بجنيف، حيث ألقت كلمة في الجلسة العامة التي عقدت تحت عنوان "تقاسم الأعباء والمسؤوليات"، وأوضحت خلالها أن المنطقة العربية تشهد تزايداً غير مسبوق في أعداد اللاجئين منذ عام 2011، وأنها تستضيف وحدها ما يقرُب من نصف إجمالي اللاجئين على مستوى العالم، كما قامت الأمانة العامة بعرض جهودها المبذولة في ملف اللجوء والنزوح.
- نظمت الأمانة العامة بالشراكة مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين "المشاورات الإقليمية للاتفاق العالمي للاجئين في المنطقة العربية" بتاريخ 2021/11/10 عبر تقنية "فيديو كونفرانس"، وذلك في إطار التحضير لاجتماع المسؤولين رفيعي المستوى الذي عقد لاحقاً يومي 14-2021/12/15 لمتابعة التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف الاتفاق العالمي للاجئين على المستوى العالمي. كما شاركت الأمانة العامة في اجتماع المسئولين رفيع المستوى المشار إليه، وتم عرض كلمة مسجلة للسفيرة الدكتورة/ هيفاء أبو غزالة – الأمين العام المساعد رئيس قطاع الشؤون الاجتماعية، خلال الجلسة العامة للاجتماع، أوضحت خلالها أن المنطقة العربية تتحمل القسم الأكبر من مسؤولية استضافة اللاجئين، كما استعرضت رسائل وأولويات المنطقة العربية التي خرجت عن المشاورات الإقليمية للاتفاق العالمي للاجئين في المنطقة العربية.